الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والأربعون

الجلسة ١٦
الثلاثاء، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد إيسي ..... (كوت ديفوار)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

خطاب السيد على حسن معيني، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تستمع الجمعية أولا الى خطاب يلقيه رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة.

اصطحب السيد على حسن معيني رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة الى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): نيابة عن الجمعية العامة يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية تنزانيا المتحدة، فخامة الأونرابل على حسن معيني، وأدعوه لمخاطبة الجمعية.

الرئيس معيني (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، أود أن أشارك زملائي رؤساء الدول الذين تكلموا قبلي في تهنئتكم باخلاص بمناسبة انتخابكم الذي أنتم جديرون به رئيسا للدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة. إنكم، باعتباركم ابنا موقرا من أبناء افريقيا، تضعون في خدمة هذا المنصب السامي خبرة قيمة ومهارة دبلوماسية وحكمة، وهي جميعها خصائص تؤهلكم تأهيلا ممتازا لقيادة هذه الجمعية، التي تتجه اليها جماهيرنا في ثقة وأمل. واسمحوا لي، سيدي الرئيس، بأن أؤكد لكم تعاون وتأييد تنزانيا المخلص وأنتم تؤدون مسؤولياتكم الجليلة النبيلة من أجل الانسانية.

أود أيضا أن أعرب عن التقدير الكبير الذي يشعر به وفد بلادي للتفاني في أداء الواجب والقيادة العظيمة اللذين أظهرهما سلفكم، سعادة السيد صمويل انسانالي ممثل جمهورية غيانا، الذي قاد باقتدار الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة الى خاتمتها الناجحة.

أود أيضا أن أعترف بالجهود التي لا تكل التي يبذلها ابن آخر من أبناء افريقيا، أميننا العام، السيد بطرس بطرس غالي الذي يواصل، بالاشتراك مع أمانته العامة، خدمة منظمتنا على أحسن وجه. إن الأمانة العامة بحاجة الى، وهي تستحق، الدعم من جميع الدول الأعضاء في مواجهة تحديات عملها اليومي الذي تكتنفه في كثير من الأحيان ظروف بالغة الصعوبة.

هذه هي المرة الثانية التي أمثل فيها أمام الجمعية العامة في دورة من دوراتها منذ انتخبت رئيسا لجمهورية تنزانيا المتحدة في عام ١٩٨٥. فلقد تشرفت أول مرة بمخاطبة الجمعية في دورتها الثانية والأربعين يوم ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧. وقد

94-86523

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة. وعندما ترد نجمة (*) بعد نتيجة تصويت مسجل و/أو تصويت بنداء الأسماء، فيرجى الرجوع الى مرفق المحضر.

انتهزت الفرصة حينذاك، بصفتي رئيسا جديدا لبلدي، لأؤكد مجددا ايماننا بالأمم المتحدة والتزامنا بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

واليوم، أخاطب هذه الجمعية للمرة الأخيرة بصفتي رئيسا لبلادي، فكما يعرف الأعضاء، بدأت تنزانيا اصلاحات سياسية واقتصادية واسعة المدى، وهي إصلاحات تسير على ما يرام في ظل السلم والوئام.

وكجزء من الإصلاحات السياسية، فإن الفترة الدستورية للرئيس أصبحت تقتصر على فترتين الحد الأقصى لكل منهما خمس سنوات. وبالتالي، فإن فترة حكمي الثانية والأخيرة ستنتهي في أواخر العام القادم، وهو الوقت الذي سنعقد فيه أول انتخابات عامة في ظل نظام ديمقراطي متعدد الأحزاب.وأمنيتي الكبيرة هي أن أخلف للشعب التنزاني نظاما ديمقراطيا فعالا يمكنهم من اختيار زعمائهم في جو حر ونزيه.

وإذ استعد لنقل مقاليد الحكم في بلدي الى شخص آخر، لا يسعني إلا أن أوكد من جديد الإيمان والثقة اللذين وضعهما بلدي دوما في منظومة الأمم المتحدة. وبالرغم من جميع أوجه النقص فيها، فإن الأمم المتحدة تظل هي الأمل الوحيد للبلدان الفقيرة والضعيفة مثل بلدي، لأنه من خلال الأمم المتحدة فقط يمكننا دون خوف أن نفصح عن شواغلنا من أجل التنمية البشرية والسلم العالمي والعدالة والمساواة. فأوجه النقص في منظومة الأمم المتحدة لا علاقة لها أبدا بالمبادئ التي يتضمنها ميثاق الأمم المتحدة؛ بل هي نتيجة عمل الدول الأعضاء أو تقاعسهم عن العمل.

وفي هذا الصدد يسرنا أن نتقدم الى جميع الأعضاء الجدد بآيات الترحيب الحار والتهاني الخالصة. فانضمام هؤلاء الأعضاء الى الأمم المتحدة يقربنا كثيرا من هدفنا العزيز علينا، ألا وهو تحقيق العضوية العالمية للأمم المتحدة. ونتعهد بمواصلة العمل عن كثب مع جميع الدول لجعل عالمنا مكانا أفضل بكثير للإنسانية جمعاء.

أثناء فترة تولي رئاسة تنزانيا، حدثت تغيرات جوهرية في العالم. وبعض هذه التغيرات يدعونا الى الشعور بالأمل؛ وبعضها الآخر لا يدعونا الى مثل هذا الشعور. فآمالنا في أن تولد فترة ما بعد الحرب الباردة في منظمتنا زخما جديدا من أجل تحقيق السلم والتنمية في جميع أركان العالم آمال لم تتحقق بعد. وإن ما تسمى غنيمة السلم هي غنيمة لا تصل الى من هم في أمس الحاجة اليها، أي أفقر قطاعات البشر. ومن المؤسف أن التوترات العالمية قد حلت محلها الصراعات الإقليمية والوطنية، وتركت هذه آثارها المدمرة على الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال. وسواء تعلق الأمر بمسائل التنمية أو بقضايا الأمن، فإن البلدان النامية، التي تشكل الغالبية الساحقة، لم تشهد في أعقاب الحرب الباردة فرجا يذكر.

إن نظام الأمن الجماعي الذي توخاه ميثاق الأمم المتحدة لم يطبق دوما على نحو مرض في نظر الكثير من الدول الأعضاء. وهذا مرده الى أن بعض الدول الأعضاء كان يتردد في الماضي في تطبيق الميثاق نصا وروحا. وبدلا من ذلك، فإن الثغرات والذرائع كثيرا ما استغلت لتبرير أعمال تتناقض وروح الميثاق. واليوم، ونحن نقترب من الذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، نحن جميعا بحاجة لأن نكرس أنفسنا من جديد لتحقيق الأهداف والمثل التي يجسدها الميثاق. وينطوي هذا على جعل الأمم المتحدة وكل هيئاتها أكثر تمثيلا لجميع الأعضاء وأكثر ديمقراطية. إنه لنفاق وسخرية بمثل الديمقراطية أن يدعو بعض الأعضاء الى نشر الديمقراطية في بقية العالم، ومع ذلك لا يقبلون بإقرار الديمقراطية الكاملة في منظومة الأمم المتحدة.

إن لهذه المسألة أهمية عاجلة خصوصا في هذا العالم الذي يعيش فترة ما بعد الحرب الباردة. وعلاقات القوى الجديدة التي أخذت تبرز في العالم يمكن أن تشكل إما حسنة أو سيئة، حيث أن الأمر سيتوقف على مدى توفر الإرادة السياسية لدى جميع الدول الأعضاء لتعزيز الطابع التمثيلي والتقاليد الديمقراطية لهذه الهيئة العالمية. فلو توفرت مثل هذه الإرادة السياسية، فإنني على يقين أنه يمكننا إحراز تقدم سريع في سبيل تحقيق الرغبة التي عبرت عنها دول أعضاء كثيرة في إعادة النظر في دور وصلاحيات وعضوية مجلس الأمن. وأنا على يقين بالمثل من أنه لو توفرت لدينا جميعا الإرادة السياسية لإصلاح منظومة الأمم المتحدة لجعلها أفضل مما هي عليه لأصبح بوسعنا أن نتفق بسرعة على تعزيز صلاحيات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وإن هاتين الهيئتين هما أداتان هامتان في

جعل اهتمام منظمتنا ينصب على القضايا الحقيقية والملحة التي تواجه الغالبية العظمى من البشرية.

في تقريره الشامل الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين يلفت الأمين العام انتباهنا الى دور صيانة السلم الذي تضطلع به الأمم المتحدة في السياق الدولي المتغير. وفي حين أخذت مسؤوليات الأمم المتحدة في مجال صنع السلم وصون السلم، في الإزدياد فإن وسائل الاضطلاع بتلك المسؤوليات لا تكاد تواكب هذه المتطلبات الجديدة. فمع وجود ما يزيد عن ٠٠٠ ٨٠ من الأفراد المدنيين والعسكريين الذين يخدمون في ١٧ عملية من عمليات صون السلم في شتى أنحاء العالم، تصبح المنظمة في حاجة الى التزام جديد بتغطية التكاليف التي تنطوي عليها هذه العمليات.

وينبغي لنا جميعا أن نسعى جاهدين للوفاء بالتزاماتنا المالية حسب الأنصبة المقررة، وذلك لتغطية نفقات عمليات الأمم المتحدة لصون السلم. ويجب ألا نصل الى النقطة التي يصبح فيها تدريب الأفراد ووزعهم مهمة لا تضطلع بها سوى الدول الأعضاء التي يمكنها أن تتحمل هذه النفقات لوحدها. ولو حدث ذلك، فإنه لن يجعل صون السلم احتكارا على عدد من البلدان الغنية وحدها فحسب، وإنما هو سيكون أيضا بمثابة ضربة قاضية لمبدأ نحرص عليه وهو العالمية في المشاركة. وفي هذا الصدد، فإننا نؤيد تمام التأييد الاقتراح الذي تقدمت به كندا في الاسبوع الماضي لإنشاء قوة دائمة لصون السلم تابعة للأمم المتحدة. إن هذه الفكرة راودتنا لفترة طويلة، وقد حان الآن وقت العمل.

وينتهز وفد بلادي هذه الفرصة لتوجيه التحية الى أفراد الأمم المتحدة العاملين في الميدان على تفانيهم في أداء واجباتهم ومثابرتهم في ظل أوضاع متزايدة الخطورة. لقد بذل الكثيرون، ومنهم تنزانيون، أرواحهم أثناء تأدية واجباتهم، وإننا لنبكيهم. وجرح كثيرون آخرون. إنهم جديرون بتعاطفنا القلبي. إن سلامة وأمن افراد الأمم المتحدة قضية يجب أن تظل لها الأولوية، وإننا نؤيد كل مبادرة ترمي الى إيجاد معاهدة دولية لحمايتهم.

وتنزانيا، بحكم كونها جارا لكل من رواندا وبوروندي، وجدت نفسها تشارك مشاركة عميقة في البحث عن السلم والوفاق في هذين البلدين المضطربين الى أبعد الحدود. وفي القاهرة في العام الماضي، قررنا نحن رؤساء الدول الافريقية، أن الوقت قد حان لأن يتولى الأفارقة بأنفسهم منع وإدارة وحسم الصراعات في قارتهم، ذلك أن بلداننا قد تكون فقيرة، ولكن الفقر لا يمتد الى مجال الإنسانية والكرامة والحكمة.

في كل من رواندا وبوروندي جاء وقت تعاظمت فيه آمالنا حيث اعتقدنا أنه قد أمكن في النهاية الاهتداء الى حل لمشاكلهما المزمنة. في حالة بوروندي تمثلت ذروة آمالنا في انتخابات حزيران/يونيه ١٩٩٣، التي أعلن المراقبون الدوليون أنها حرة ونزيهة. وكان انتقال السلطة من الرئيس بويويا الى الرئيس الراحل ندادايي مثيرا للإعجاب حقا. فهذا الرجل الذي اختاره شعب بوروندي ليقوده لم يكن يجسد الأمل في السلام والوحدة والوفاق فحسب، بل كان يجسد أيضا فجر عهد جديد من السلم والاستقرار والتعاون في منطقتنا دون الإقليمية.

إلا أن بعض الناس في المؤسسة العسكرية قرروا وضع مصالحهم الخاصة والضيقة فوق رغبات الإنسان العادي في بوروندي. وما اكتسبه شعب بوروندي عن طريق صناديق الاقتراع انتزع منه بالرصاص. ومحاولة الانقلاب التي أعقبت ذلك، في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣، لم تسفر عن وفاة الرئيس ندادايي وحده، بل وفاة كثيرين من الأبرياء في بوروندي. ولا يعرف أحد بالضبط عدد الموتى، والتقديرات تتراوح بين ٠٠٠ ١٠٠ و ٠٠٠ ٢٠٠ قتيل. ولكن الأرقام في ذاتها لا تهم، لأنه ما كان يصح في المقام الأول أن نفقد روحا واحدة؛ وقبل كل شيء، فإن وراء كل هذه الأرقام الباردة أناس حقيقيون - أزواج وزوجات، أبناء وبنات، هلكوا جميعا وتركوا وراءهم أرامل ويتامى.

وبالإضافة الى من ماتوا، هناك ما يربو على ٠٠٠ ٧٠٠ شخص آخرين فروا من بلدهم للنجاة بأرواحهم، منهم زهاء ٠٠٠ ٥٠٠ فروا الى تنزانيا وحدها. كما شرد داخليا آخرون يبلغ عددهم ٠٠٠ ٢٠٠ شخص أو أكثر. ونتيجة هذه الأحداث التي وقعت في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ تحطمت آمالنا في تحقيق السلم والوفاق في بوروندي. ومنذئذ ما زلنا ننتظر بفارغ الصبر أن تجد تطورات تبعث الأمل في نفوسنا مرة أخرى.

وتشجعنا الجهود التي تبذلها العناصر المعتدلة في بوروندي لإنشاء حكومة وحدة وطنية انتقالية على أساس مفهوم اقتسام السلطة. ومن واجبنا نحن البلدان المجاورة لبوروندي، ومن واجب المجتمع الدولي ككل، تأييد وتشجيع حكومة الرئيس سيلفستر نتيبانتونغانيا أثناء هذه الفترة الانتقالية.

وفي حالة رواندا كان الحدث الذي بعث فينا الأمل، هو توقيع اتفاق السلام في أروشا في ٤ آب/اغسطس ١٩٩٣. وقد نص الاتفاق على إطار شامل للحل الدائم للمشاكل السياسية والأمنية في رواندا. ولكن الاتفاق الذي كان موضع مفاوضات شاقة ومضنية صار رهينة في أيدي من كانوا يحرصون على حماية مصالحهم الخاصة بدلا من مصالح المواطنين العاديين في رواندا. ولثمانية شهور لم يتقيد أحد بالجدول الزمني المتفق عليه لتنفيذ اتفاق أروشا. وكانت الرئاسة هي المؤسسة الانتقالية الوحيدة التي نص عليها الاتفاق، فكان أن أدت وفاة الرئيس هابياريمانا الى حرماننا من السلطة الانتقالية القانونية الوحيدة في رواندا آنذاك. ثم بدأت أبشع مجزرة في تاريخ افريقيا، مجزرة ما زالت، حتى في هذه اللحظة التي أتكلم فيها، تزهق أرواح أناس أبرياء، ناهيك عن كونها السبب في وجود ما يربو على ١,٥ مليون لاجئ في البلدان المجاورة. ومعظم الذين شاركوا في مفاوضات أروشا باسم حكومة رواندا آنئذ قد ذبحوا.

وفي تموز/يوليه ١٩٩٤، أنشأت الجبهة الوطنية الرواندية، بعد انتصارها العسكري، حكومة وحدة وطنية ذات قاعدة عريضة الى حد ما. وكانت تنزانيا من أوائل البلدان التي اعترفت بهذه الحكومة الجديدة. ونحن ندرك ونقدر جهود هذه الحكومة الجديدة ونواياها الحسنة من أجل استعادة السلم في رواندا، وإعادة بناء مؤسسات الدولة، والتوصل الى وفاق وطني حقيقي. وعلى وجه الخصوص، نشجع ونؤيد كل الجهود التي تبذلها الحكومة الرواندية لكي تهيئ داخل رواندا الظروف التي تولد الثقة في نفوس اللاجئين حتى يعودوا الى ديارهم بأسرع ما يمكن. إن رواندا بحاجة الى عودة الأحوال الطبيعية في أقرب وقت ممكن. وبلد يهرب منه مواطنوه للنجاة بأرواحهم لا يمكن أن يكون في حالة طبيعية. حتى في اللحظة التي أتكلم فيها الآن ما زال اللاجئون الروانديون يدخلون تنزانيا، وهذا يعني أن أبناء الشعب الرواندي، لا سيما الهوتو، ما زالوا يشعرون بعدم الأمان - سواء لأسباب صحيحة، أو نتيجة لحرب الدعاية التي يشنها النظام المخلوع وعملاؤه.

وفي هذا الصدد، تحتاج حكومة رواندا من المجتمع الدولي الى التشجيع والمساعدة العملية حتى تتمكن من استعادة الخدمات الأساسية وإعادة إرساء حكم القانون والعدل والنظام. ولا بد من الحفاظ على الانضباط التقليدي في صفوف الجبهة الوطنية الرواندية، واحتواء الأعمال الثأرية الفردية. ويجب أن يشعر اللاجئيون الأبرياء من الهوتو بالأمن والثقة في أنهم لن يكونوا هدفا لعمليات ثأرية بسبب الفظائع السابقة المقترنة في الأذهان بقبيلتهم. ومن ناحية أخرى، يجب تسليم كل من أدينوا بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية في رواندا ليد العدالة. وفي هذا الصدد، نحث الأمم المتحدة على الإسراع، بالتعاون مع الحكومة الرواندية، ببدء عمل المحكمة الدولية التي ستحقق في هذه الفظائع وتحاكم جميع المشتبه في ارتكابهم لها. فهذا، على ما نأمل، سيقلل من دافع ارتكاب الأعمال الانتقامية الفردية.

إن مسألة وقف تدفق اللاجئين وتحقيق عودتهم الى الوطن بعد ذلك مسألة عاجلة تكتسي أهمية قصوى. ومخيمات اللاجئين يجب ألا تكتسب طابع الديمومة، لأن هذا من شأنه أن يخلق بيئة تؤدي الى تعبئة اللاجئين سياسيا بل وحتى عسكريا.

وفي نفس الوقت، إن علينا نحن الذين نستضيف هؤلاء اللاجئين واجبا يقتضينا أن ننزع سلاحهم وأن نتخذ كافة الإجراءات اللازمة حتى نجعل من المستحيل تعبئتهم، سواء كان ذلك لأغراض سياسية أو عسكرية.

ويتعين على البلدان المجاورة والمجتمع الدولي أيضا تحذير النظام المنهار وجيشه بعدم التفكير في العودة الى السلطة بالقوة العسكرية. ولا يمكننا أن نسمح بأن يكتب فصل آخر من هذه المأساة في تاريخ رواندا. لأنه كما قال الفيلسوف السياسي الانكليزي ادموند بوركي، قبل قرنين:

> "إن استخدام القوة وحده ليس إلا إجراء مؤقتا.إنه قد يقمع للحظة ولكنه لا يقضي على الحاجة الى القمع مرة أخرى؛ والأمة التي يلزم قهرها باستمرار ليست بالأمة المحكومة فعلا".

وفي هذا المضمار، أود أن أؤكد على ضرورة أن تعمل الحكومة الرواندية على أساس إطار اتفاق أروشا للسلم، الذي لا يزال في رأيي أفضل أمل للحل الدائم للمشاكل التي تواجه ذلك البلد. وكميسّر لعملية السلم في رواندا، أود أن أثني على أمين عام منظمة الوحدة الافريقية الدكتور سليم أحمد سليم، وأمانة منظمة الوحدة الافريقية لالتزامهما الفائق بحل هذه المشكلة، رغم أوجه الإحباط العديدة على طول الطريق. وأود أيضا أن أقتنص هذه الفرصة لأشكر الأمم المتحدة، بالإضافة الى ألمانيا، وأوغندا، وبلجيكا، وبوروندي، وزائير، والسنغال، وفرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية، القيام بدور المراقبين في مفاوضات أروشا للسلم.

وأود أن أشكر أيضا وكالات الأمم المتحدة وجميع الحكومات والمنظمات غير الحكومية التي وقفت صفا واحدا مع حكومتي في تقديم الإغاثة الى اللاجئين الروانديين في بلدي. ولكن أعمال الإغاثة لم تنته بعد، فلا تزال موجات جديدة من اللاجئين تدخل الى بلدي. وأن المجتمعات المحلية التي تستضيف اللاجئين بحاجة الى تعويض عن الغذاء والإمدادات والخدمات الأخرى التي تشاطرها معهم. وأن الضرر الذي لحق بالبيئة بسبب الموجات الضخمة والمفاجئة من اللاجئين بحاجة أيضا الى معالجة في أسرع وقت ممكن.

إن أهالي منطقة نغارا في تنزانيا قد أصبحوا أنفسهم مضطرين الى العيش كلاجئين في بلدهم. وقد زاد عدد اللاجئين عن عدد السكان المحليين بنسبة اثنين الى واحد. والأهالي يواجهون زحاما غير عادي في مراكز الخدمة الاجتماعية ويتحملون ارتفاعا باهظا في أسعار كل احتياجاتهم يصل في بعض الأحيان الى ٣٠٠ في المائة خلال فترة قصيرة. ويجب أن تضاف الى هذا مخاطر الأمن والجريمة المتزايدة.

وبالنسبة للضرر الذي لحق بالبيئة، أن تدفق اللاجئين الى نغارا وكاراغوي في تنزانيا، فيما بين نيسان/ابريل وحزيران/يونيه ١٩٩٤ قد سبب وحده خسائر تبلغ ٠٠٠ ١٨ طن من الأشجار، وتقدر قيمتها بحوالي ١٢ مليون دولار. وإن ٠٠٠ ٤٠٠ من اللاجئين الذين يعيشون الآن في نغارا أصبحوا يستهلكون منذ نيسان/ابريل ٢٠٠ طن من الحطب يوميا، بما لذلك من آثار بعيدة المدى على البيئة. ويتعين على المجتمع الدولي أن يواصل نظره في هذه المسألة، وأن يزيد من دعمه لأولئك الذين يستضيفون منا هذا التدفق الضخم من اللاجئين.

إن الأمانة تقتضينا نحن أعضاء الأمم المتحدة أن نقر بأن دور منظمتنا في رواندا لم يكن مشرفا، بتاتا، بل كان يتناقض تماما مع مبادئ ميثاقنا. وبينما وكالات المعونة والمنظمات غير الحكومية تتمكن من فعل المعجزات في موقع الأحداث، نجد الحكومات تفرك أيديها انتظارا لأن يتصدر غيرها للعمل. وقد تفاقمت الأزمة في رواندا من خلال التردد السياسي داخل المجتمع الدولي. ولا يستطيع وفدي إلا أن يتفق مع أمين عام منظمة الوحدة الافريقية في أننا لتقاعسنا عن العمل في الوقت المناسب، نتحمل بدورنا اللوم عن الخسارة في الأرواح البريئة وعن معاناة شعب برمته.

ويجب أن تُزَود القوات الافريقية، التي تعهدنا بتقديمها في مؤتمر القمة الذي عقدته منظمة الوحدة الافريقية في القاهرة في حزيران/يونيه الماضي، بالدعم السوقي اللازم لكي يمكن الشروع في إعادة وزع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا بكامل قوتها ودون تأخير لا مبرر له. وعندئذ يجب أن تنشئ هذه البعثة الموسعة على طول الحدود الزائيرية والتنزانية مناطق آمنة، مزودة بمخزونات كاملة من إمدادات الإغاثة من أجل تشجيع اللاجئين على دخول هذه المناطق الآمنة كخطوة أولى في اتجاه العودة الى ديارهم.

منذ أن أصبح بلدي عضوا في هذه المنظمة، ربما لم تعرض على هذه الجمعية أية مسألة شغلتنا مثلما شغلتنا مسألة تصفية الاستعمار والكفاح ضد نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا. ولهذا يعتبر مصدر ارتياح عظيم لنا أن نجد تصفية الاستعمار قد اكتملت الآن تقريبا، وأن الفصل العنصري قد ذهب الى غير رجعة الى حيث يستحق أن يكون في سلة مهملات التاريخ. إن عودة جنوب افريقيا الى عضوية الأمم المتحدة تعتبر انتصارا لأبناء شعب ذلك البلد بأكملهم، أيا كان لونهم، وانتصارا للأمم المتحدة وبالتأكيد انتصارا للمجتمع الدولي بأسره.

إن اندماج جنوب افريقيا من جديد، سياسيا واقتصاديا، في بقية افريقيا يعتبر من أعظم الانتصارات التي حققتها افريقيا على مدى عدة سنوات. ونحن في منطقة الجنوب الافريقي دون

الإقليمية نشعر بالسعادة لأن شعبنا يمكنه في نهاية المطاف أن ينام آمنا ومطمئنا دون خوف من هجوم مفاجئ أو حملة لزعزعة الاستقرار تشنهما جنوب افريقيا. وإننا سعداء لأن السلم والأمن الجديدين في منطقتنا يمكن بفضلهما الآن الإفراج عن موارد نادرة وتكريسها من أجل تنمية شعبنا. وعلى الجبهة الاقتصادية، بدأنا بسرعة في عكس النهج الذي ظللنا نسير عليه على مدى سنوات عديدة والمتمثل في إقصاء جنوب افريقيا ورحنا نسعى الآن الى العمل معها يدا بيد من أجل تكامل اقتصادينا من خلال الجماعة الإنمائية للجنوب الافريقي، التي ستلعب جنوب افريقيا دورا بالغ الأهمية في إطارها.

ولا يعني هذا، للأسف، أن جميع مشاكلنا في الجنوب الافريقي قد تم حلها. فلا تزال الأحداث في أنغولا تسبب قدرا كبيرا من القلق بالنسبة لنا. إن اليونيتا، بعنادها الذي لا ينتهي، لا تزال تخلق المشاكل أمام محادثات السلم الأنغولية التي تنظم في لوساكا بوساطة من الأمم المتحدة. ونعتقد أن الوقت قد حان لأن يبذل المجتمع الدولي ضغطا نهائيا على اليونيتا من أجل التوقف عن مواصلة تعطيل جهود السلم هذه. ولا ينبغي أن ننسى أن حزب الحركة الشعبية لتحرير أنغولا هو الذي كسب الانتخابات التي جرت برعاية الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢. ومع ذلك، ورغم انتصاره، كان هذا الحزب كريما في دعوته الى اليونيتا للمشاركة معه في حكومة وحدة وطنية. ولا نعرف ما هو السبب الذي يدعو بعض الحكومات الأجنبية الى الاستمرار في تدليل يونيتا عندما تتعلل بأعذار جديدة لتأخير عملية المعالجة الوطنية في ذلك البلد. وينبغي لمنظمتنا أن تبلغ السيد سافيمبي أنه لن يستطيع الحصول على ما يشاء الى الأبد. ولذلك فإننا ندعو كل من له تأثير على السيد سافيمبي أن يوضح له أن عليه إما أن يتعاون أو أن يواجه نتائج العقوبات الكاملة التي وعد بها القرار ٩٣٢ (١٩٩٤).

وفي موزامبيق، وبفضل الجهود الدؤوبة للأمين العام وعملية الأمم المتحدة في موزامبيق، ذللت غالبية الصعوبات التي كانت قائمة. ونحن نتطلع بترقب الى عقد الانتخابات الوطنية في وقت لاحق من هذا الشهر آملين أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة وأن لا يقف الأمر عند هذا الحد فحسب بل أيضا أن تحترم جميع الأحزاب نتائجها وتتقيد بها. ونأمل أن نكون قد اتّعظنا بالدروس المستخلصة من تجربة أنغولا، وأن يُجنب شعب موزامبيق خطرا مثل الخطر الذي لا يزال السيد سافيمبي يمثله في أنغولا. إننا نثني، بوجه خاص، على ما أبدته حكومة الرئيس تشيسانو من نوايا حسنة وسخاء طوال العملية التفاوضية.

وعلى الرغم من النمو الاقتصادي العام في العالم، وإنشاء العديد من المؤسسات الإنمائية والاجتماعية، فإن الفقر قد اشتد في غالبية أجزاء العالم النامي، ولا سيما في افريقيا.

إن هناك حاجة ماسة الى بيئة دولية مؤاتية إذا أردنا تحقيق نمو اقتصادي مستدام في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نموا. ويجب تمكين الأمم المتحدة من الاضطلاع بدور أكبر في هذا المضمار، لأن الأمم المتحدة، على عكس مؤسسات بريتون وودز، منظمة عالمية الطابع؛ وبرامجها تمتد الى كل مكان؛ وهي لا تتجاهل أي بلدان. ولكن لا بد لي أن أضف أنه لا بد من تقوية الأمم المتحدة، على النحو الذي يقضي به ميثاقها، لتمكينها من الاضطلاع بدور مكمل لدور المنظمات الدولية الأخرى المنخرطة في جهود التنمية.

إن معظم البلدان الأقل نموا، بما فيها تنزانيا، لا تزال من بين البلدان الأشد إرهاقا من جراء أعباء الديون. وصحيح أن حجم ديننا يعد طفيفا بالمعايير الدولية وأن مديونية أقل البلدان نموا ليس لها في الواقع أثر ملموس على النظام المالي الدولي. ولكن بالنسبة لحجم اقتصاداتها، فإن عبء الديون ثقيل للغاية ويشكل عقبة رئيسية في سبيل النمو المستدام. وفي ضوء حالة التدفق المالي القاتمة بالفعل نظرا لانخفاض المساعدات الإنمائية الرسمية، فإن عبء الديون الدولية المشل لحركتنا هو عبء يعرقل بصورة خطيرة فرص التنمية بالنسبة لأغلبية بلداننا.

وكمثال على ذلك، إذا أردنا في تنزانيا توزيع إجمالي ديننا الوطني البالغ ٦,٣ بليون دولار على كل مواطن من مواطنينا، سيصبح كل رجل وامرأة وطفل مدينا لدائنينا الأثرياء بما يعادل مجموع ما يحصله من دخل على مدى سنتين. ومن زاوية أخرى، فإن حكومة تنزانيا إذا كرست جميع عائداتها من العملة الأجنبية لتسديد هذا الدين، ستحتاج الى أكثر من ١٢ عاما لتسديده. وما دام عبء دين بهذا الحجم مستمرا في الإثقال على كاهلنا، سيكون من الصعب على اقتصادنا الانطلاق.

وثمة حاجة عاجلة الى قيام المجتمع الدولي باعتماد نهج موحد ومنسق لإيجاد حل دائم لمركز المديونية الخارجية للبلدان من أمثال بلدي، إذا أردنا أن نكون جادين في الحد من الفقر في العالم. ولتحقيق ذلك، ينبغي أن تلغى بالكامل جميع الديون الثنائية والرسمية، الى جانب إجراء تخفيض ملموس في أصول الديون وأعباء خدمة الديون التي على هذه البلدان للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف وللدائنين التجاريين.

وما من مكان آخر في العالم تولد فيه الأوضاع الاجتماعية اليأس وتستلزم بالتالي المزيد من الاهتمام العاجل - بدرجة أكبر مما تولده في أقل البلدان نموا. إن تدني الدخل يزيد من حدة الفقر ويهدد النسيج الاجتماعي لمجتمعات بأسرها.

ويحدونا الأمل في أن يوفر مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المقرر عقده في كوبنهاغن محفلا هاما يركز فيه المجتمع العالمي على الشواغل الاجتماعية والإنمائية للبلدان النامية في محاولة لإخراجها من الحلقة المفرغة للفقر.

إن جولة أوروغواي المطولة لمجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) وصلت أخيرا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ الى خاتمتها. وقد اجتمعنا بعد ذلك في مراكش، بالمغرب، في ١٥ نيسان/ابريل ١٩٩٤، للتوقيع على الاتفاق الجديد الذي ينشئ منظمة التجارة العالمية. وقد جاء توقيعنا عليه، نحن البلدان النامية، وخاصة منا البلدان الواقعة في افريقيا جنوب الصحراء، لا لأننا راضين عنه ولا لأننا نعتقد أنه يراعي مصالحنا بل وقعنا عليه لأن البديل لم يكن أقل مأساوية. في الحقيقة، ان هذا الاتفاق الجديد لن يعني سوى ترسيخ الفقر في بلداننا ما لم تتخذ تدابير تعويضية على وجه الاستعجال لصالحنا.

وتشير التقديرات الصادرة بالفعل الى أن افريقيا ستكون في الواقع القارة الوحيدة التي ستخسر بدلا من أن تكسب من هذا الاتفاق الجديد. فمن المتوقع لافريقيا جنوب الصحراء أن تخسر حوالي ٢,٦ بليون دولار في السنة في مطلع القرن القادم. ويعود سبب هذه الخسارة، الى حد كبير، الى ترسيخ معدلات التبادل التجاري غير المؤاتية، وفتح الأسواق الافريقية أمام الشركات عبر الوطنية التي توجد مقارها في البلدان الغنية، والتي ستتمتع بفرص أوسع للوصول دون عائق الى الأسواق في افريقيا وفي أماكن أخرى. ولذلك سنواصل المطالبة بمعدلات للتبادل التجاري أفضل لمنتجاتنا في التجارة الدولية، بالإضافة الى معاملة تفضيلية كلما شعرنا بالحاجة الى ذلك.

لقد انقضى حتى الآن عامان منذ اجتماعنا في ريو دي جانيرو لاختتام مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية. وما زال تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل اليها في تلك القمة العالمية يسير ببطء شديد بل أنه لا يحدث مطلقا في معظم المناطق.

لا يزال العالم بعيدا عن مفهوم التنمية المستدامة. ولئن كانت الوثيقة المعنونة "جدول أعمال القرن ٢١" لا تزال تعتبر تحفة أكاديمية، فإن المسائل الواردة فيها باقية بغير حل. وينبغي للأمم المتحدة أن تقوم، في جملة أمور، ومن خلال لجنة التنمية المستدامة، بدور رئيسي لمساعدة البلدان النامية في بناء قدراتها المحلية في مجال العلم والتكنولوجيا، ولتعزيز الوصول الى التكنولوجيا الحالية بشروط ملائمة.

ورغم هذا، فإننا نشعر بالإرتياح لإبرام اتفاقية التصحر. وهو أمر يدعو للارتياح البالغ لتسعمائة مليون شخص، يتأثرون بهذه الظاهرة في شتى أنحاء العالم. ونحن نتطلع الى توقيع الاتفاقية في أواخر الشهر الحالي.

إننا نثني على شركائنا في التنمية الذين أيدوا إجراء المفاوضات حول هذه الاتفاقية الهامة لصالح افريقيا. ويتضمن مرفق الاتفاقية الافريقي التزاماتنا لتنفيذ برامج العمل، في محاولة لاحتواء عمليتي التصحر والجفاف، اللتين تزدادان تفاقما بسبب الفقر والتخلف. وما لم يوجد التزام جاد من قبل البلدان المتقدمة النمو ومؤسسات التمويل المتعددة الأطراف، بتوفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ الاتفاقية، فستكون النتائج الاجتماعية والاقتصادية للتصحر والجفاف متعذرة الإصلاح.

إننا نرحب بالمبادة الآنية التي اتخذها الأمين العام لإعداد "خطة للتنمية". فهذه الخطة تقدم إطارا ملائما للمعالجة الشاملة للمسائل المترابطة ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالبيئة، والسلم، والعدالة والديمقراطية. إن التنمية جديرة باهتمام جميع الأمم، وسيسفر قبول هذه الحقيقة من جانب المجتمع

الدولي بأسره، عن إحراز نجاح عظيم عند تناول هذه الخطة.

ولئن كنا نسلم بأنه يتعين على الدول أن تنهض بنفسها بمسؤولية تنميتها الاجتماعية والاقتصادية، فإن علينا أن نسلم كذلك بتزايد صعوبة تلك الخطوة في غياب المساعدات التي يقدمها المجتمع الدولي. إن إيجاد حلول للمشاكل الناجمة عن الفقر، والهجرة من الريف الى الحضر، والتدهور البيئي، وتعقد حالة اللاجئين، سيتطلب توخي نهج متكامل. ونتعشم أن تطرح "خطة التنمية"، استراتيجية متماسكة من أجل تحقيق رؤية جديدة وشاملة للتنمية العالمية. وهذه الاستراتيجية يجب أن تربط بين جميع البلدان، صغيرها وكبيرها، غنيها وفقيرها، في إطار برنامج مخطط وقابل للتنفيذ من أجل تحقيق التقدم الإنساني.

وتعلق تنزانيا أهمية كبرى على المشاركة الكاملة والفعالة للبلدان النامية في اتخاذ القرارات لتسوية المشاكل الاقتصادية التي تواجه كوكبنا المشترك. وبإلإضافة الى هذا، ينبغي أن تستوعب الخطة مختلف الاتفاقات والاستراتيجيات التي سبق إقرارها على مدى السنين لصالح التنمية الدولية في المحافل والمؤتمرات المختلفة. كما يتعين علينا أن نحدد الأسباب الكامنة وراء كون الكثير من هذه الالتزامات والاتفاقات، لا سيما ما يتصل منها بالبلدان النامية، لا يزال حبرا على ورق.

وفي الختام، أود أن أعرب من جديد عن إيماننا بالأمم المتحدة والتزامنا بقراراتها. وفي حقبة ما بعد الحرب الباردة، قد يكون إغراء تخطي هذه الهيئة العالمية، أو إملاء الرأي عليها، إغراء كبيرا. ولكن علينا ألا نسمح بحدوث ذلك. بل علينا أن نعمل، بدلا من ذلك، على دعم الأمم المتحدة ووكالاتها، وأن نحصن تقاليدها الديمقراطية. كما يتعين علينا، في نفس الوقت، أن نسلم بأن الفقر، شأنه شأن البيئة، لا يعرف الحدود، ولصالحنا الجماعي، علينا، ونحن نحتفل بالذكرى الخمسين لإنشاء منظومة الأمم المتحدة، أن نكرس أنفسنا بشكل عملي، لاستئصال الفقر في جميع أنحاء العالم. وعلينا أن نتفق على أن الفقر تهديد للسلم والأمن، وإنه سُبَّة في جبين الإنسانية شأنه شأن الظلم، والقمع والتمييز.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة على البيان الذي أدلى به توا.

أصطحب السيد علي حسن معيني، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة الى خارج قاعة الجمعية العامة.

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود استرعاء انتباه أعضاء الجمعية العامة للوثيقة A/49/452، التي تتضمن رسالة موجهة اليَّ من رئيس اللجنة الخامسة فيما يتعلق بالتنقيحات المقترحة للخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧.

كما أو أن أطلب من الدول الأعضاء أن تقدم آراءها، كتابة، حول البرنامج ٦ من الخطة المتوسطة الأجل، في موعد لا يتجاوز الأربعاء الموافق ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر، وذلك لإحالتها الى اللجنة الخامسة في أقرب وقت ممكن.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تستمع الجمعية العامة الآن الى بيان يلقيه رئيس وزراء إمارة أندورا.

اصطحب السيد أوسكار ريباس ريغ، رئيس وزراء إمارة أندورا، الى المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يسرني أن أرحب برئيس وزراء إمارة اندورا، سعادة السيد أوسكار ريباس ريغ، وأدعوه الى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد ريباس ريغ (اندورا) (تكلم باللغة الكتلانية؛ الترجمة الشفوية عن النص الإنكليزي الذي قدمه الوفد):

إن انتخابكم، ياسيدي، لرئاسة الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة يسجل لحظة هامة لبلادكم،

كوت ديفوار، وللقارة الافريقية بأسرها. وأتشرف بأن أنقل اليكم أخلص تمنيات شعب وحكومة أندورا. وأنتهز هذه الفرصة كذلك لأعرب عن تقديري للإنجازات العظيمة لسلفكم، السفير إنسانالي.

وإني أخاطبكم هنا قبل ساعات قليلة فقط من الافتتاح الرسمي للبعثة الدائمة لامارتي اندورا لدى الأمم المتحدة، وهي أول بعثة دبلوماسية لأندورا في أي مكان بالعالم. وتُعد هذه البعثة الدائمة تجسيدا لإرادة شعب أندورا في المشاركة الفعالة في تحقيق مُثل ميثاق الأمم المتحدة. وستعمل بعثتنا، عشية الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء المنظمة على التوصل الى أهداف هامة. فمن ناحية، ستقوم بالتحضير الدقيق للقمة العالمية للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن. أما أهداف تلك القمة - ونعني إيجاد وسائل للحد من الفقر وتعزيز فرص العمل وتعزيز الدمج الاجتماعي - فهي أهداف هامة بوجه خاص من زاوية إمكانيات التنمية التي يبحثها الأمين العام كما جاء في وثيقته المعنونة "خطة للتنمية". ومن ناحية أخرى، سوف تشترك اندورا، بأكبر قدر من الاهتمام، في أعمال اللجنة الثالثة التي تعزز بأنشطتها تمسكنا التاريخي بضرورة احترام حقوق الانسان. وأود أيضا اغتنام هذه الفرصة للإعراب عن التقدير للأعمال الحميدة التي اضطلع بها المفوض السامي الجديد للأمم المتحدة لحقوق الانسان، السفير إيالا لاسو.

لقد وقف رئيس الولايات المتحدة جون فيتزجيرالد كيندي، كرئيس للولايات المتحدة، أمام سور برلين ونطق بعبارته الشهيرة "أنا مواطن برليني". وفهم الناس الذين استمعوا اليه في جميع أنحاء العالم في تلك المناسبة التاريخية، أن كلمة "برليني" تعني المدافع عن الحرية.

وهناك لحظة مماثلة، أصبحت على نفس النحو تاريخية لدى البلدان التي تعبر عن ثقافتها باللغة الكتلانية. وأعني اليوم الذي أكد فيه، بجرأة، موسيقي بارز وفنان معترف به عالميا وهو باو "بابلو" كاسال، في قاعة الجمعية العامة للأمم المتحدة هذه وأمام الأمين العام أوثانت "أنه كتلاني" وأدرك الجميع في الحال، أنه، باستخدامه لهذه العبارة سيبدأ في أداء لحن الحرية معلنا بنوته لشعب تفيض مشاعره باحترام الآخرين، شعب أقام واحدا من أعرق النظم البرلمانية والديمقراطية في العالم، كما جاء في كلمته التي أعلن فيها تفانيه في خدمة قضية السلم. فلنتذكر أنه هو الذي لحن انشودة الأمم المتحدة المعروفة باسم "انشودة السلام" والمؤلفة من أبيات للشاعر و.هـ.أدون، وإنها عزفت لأول مرة في ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧١.

ولتسمحوا لي بأن أضيف صوتي في تواضع، بعد هاتين الشخصيتين المرموقتين فأعلن بنفس الروح وذات العاطفة "إنني أندوري". وآمل أن يكون لهذا التعبير لديكم نفس المعنى الذي تحمله الأقوال السابقة، وألا يبدو لكم مجرد مفاخرة صبيانية وأنانية. فلقد أبدت دولتنا القديمة والصغيرة على مدار قرون، دائما، حبها للحرية وحرصها على الاسهام في التوازن والوئام وانشغالها بصون السلم.

لقد انقضى ما يربو قليلا على العام الواحد منذ أصبحت اندورا عضوا في الأمم المتحدة، بعد إقرارنا لدستورنا وتكيفنا التام لنموذجنا لكيان الدولة مع النموذج الذي يناسب دولة يحكمها القانون العصري. ولهذا، ولكوننا آخر الدول الأوروبية الأربع الصغيرة المستقلة تاريخيا (الدول الأخرى هي لختنشتاين وسان مارينو وموناكو) في الإنضمام الى عضوية الأمم المتحدة، يبدو لي أن هذه المناسبة مناسبة ملائمة لتناول الإسهامات التي يمكن أن تقدمها الدول البالغة الصغر لأسرة الأمم.

ومن الواضح في عالم يجب القيام فيه بعمليات كبيرة على نطاق واسع، إن مجرد وجودنا قد يعد مفارقة تاريخية أو شيئا لا محل له. ففي الوقت الذي ينبئ فيه إنشاء منظمة التجارة العالمية بانتهاء السياسة الحمائية، ويبشر فيه اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، ومجلس التعاون الاقتصادي لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، والاتحاد الأوروبي بإنشاء مناطق كبيرة يجري فيها تداول السلع والخدمات بحرية، قد يتساءل المرء عن ضرورة استمرار وجود عدد من الدول الصغيرة التي كثيرا ما تجد نفسها - كما هو الأمر في حالتنا - محاطة بكيانات وطنية كبيرة مثل الاتحاد الأوروبي.

ومع ذلك، أعتقد أننا إذ نتحرك نحو التكامل، يصبح من الضروري بأكثر من أي وقت مضى مراعاة وصون هوية الدول الصغيرة جدا ومن الواضح أن الهويات لا تقاس بمعيار الحكم، كما أنها لا تسمح

باتباع الأقلية للأغلبية أو باتباع كيان جماعي أصغر لكيان آخر أكبر من حيث عدد السكان.

ولما كانت الديمقراطية تعني حكما لأغلبية واحترام الأقليات فإن سياسة الكتل الكبيرة والدول العظمى، على الساحة الدولية يجب أن تنطوي على الاعتراف بمجموعات لا يجوز، على الرغم من صغرها، النزول بها على أي نحو، الى وضع ينطوي على تمييز كما لا يجوز اعتبارها أقل شأنا مما هي عليه بالفعل.

ومن الواضح أن ثمة حدودا لقدرات الدول الصغيرة (وربما كانت ربع الدول الممثلة هنا دولا صغيرة بشكل أو آخر). ومن الواضح أيضا إن إسهام الدول الكبرى في إنشاء وصون النظام العالمي هو إسهام حاسم ولا بد أن يكون كذلك. ولكن من الصحيح أيضا، أن للدول الصغيرة، فيما عدا محدودية قدراتها، صفات مميزة لا يمكن للبشرية الاستغناء عنها، خاصة في الوقت الحاضر الذي لم يتم فيه حل الكثير من عمليات السلم والمصالحة، بل هي لا تزال في حاجة الى قدر عظيم من السخاء والفهم والتسامح والاستعداد للتنازل.

إن الدول الصغيرة جدا، تكن بحكم طبيعتها ذاتها، احتراما أصيلا وأساسيا للتنوع وللوئام المتبادل. وقد تعلمت على مدار تاريخ طويل، بسبب حجمها الصغير على وجه التحديد، أن الحلول الدائمة لا يمكن فرضها، وإن من المتعذر إزالة لب الاختلافات. وبوسع الدول الأقوى اكتساب معرفة مفيدة من واقع تجربتنا، المستندة الى حكمة لا يمكن لغير القرون توفيرها. ويصدق هذا القول بدرجة أكبر الآن وقد بدأت الدول الكبرى تبدي قدرا من ضبط النفس، بعد أن اكتشفت أنه مع أن القوة يمكن أن تؤجل نشوب الصراع فإنها لا تصلح أساسا للحل الدائم.

وعسى أن تسترشد الدول الكبرى في العالم بقواعد السلوك التي اضطرت الدول البالغة الصغر الى اتباعها، فعسى أن تفعل الدول الكبرى توخيا للفضيلة ما تفعله الدول الصغرى بحكم الضرورة. إن قواعد السلوك الأثيرة لدى الدول الصغيرة هي إبداء الرأي وليس فرضه، والتفاوض وليس الجبر، والمناقشة وليس الإملاء، والتوفيق وليس التأليب، والاحترام وليس الإذلال، والتعاون وليس الاستغلال، وضبط النفس وليس التعدي، وهي خواص يبدو أن ضرورتها تزداد في مناطق كثيرة من كوكبنا، وذلك إذا ما أردنا لشعوب العالم أن تعيش معا في عزة، وأن تكافح معا ضد الجوع والفقر والمرض والآثار السلبية للانفجار السكاني.

ولهذا السبب بالذات أتجاسر فاسترعي انتباه أعضاء الجمعية العامة الى فضائل الدول البالغة الصغر، وأدعوهم الى النظر في إمكان احتذائها. إن الأمر يتمثل ببساطة في أن تحاول الدول الكبيرة تخيل نفسها وقد أصبحت في مكان من لا يملكون قوة عسكرية أو موارد بشرية تمكنهم من فرض مشيئتهم على الآخرين، فتدرك بالتالي أنه يصح تناول المشاكل بطريقة أخرى، طريقة قد تكفل ضمانا أفضل للنجاح.

وهذا النهج نابع من إظهار أشد الاحترام لهوية الآخرين، ولشخصيتهم الجماعية، ولكافة السمات التي تسهم في تكوينها، ولثقافتهم؛ فالثقافة دائما ما تكون عنصر معززا للتكامل. وتوازن الثقافات وتفاعلها هو على وجه الدقة أساس التعايش السلمي، وهو شيء هام في حد ذاته، بل وأكثر أهمية بالنسبة للعيش معا بشكل ودي وأخوي. دعونا إذن نتجنب الحرص على إدانة هويتنا في المجموع وننبذ الإيمان بتفوق الأغلبية، ودعونا نحاول تنظيم حياتنا معا في ظل الاحترام المتبادل، وهو شيء أصبحت له أهميته المتزايدة في عالم يرزح تحت ضغوط كبيرة من جراء التغير الديموغرافي والهجرة.

واسمحوا لي أن أشير الى بلادي، إمارة اندورا، التي لديها، رغم أن سكانها يبلغون ٠٠٠ ٦١ نسمة فقط، ثلاثة نظم تعليمية مختلفة (اندوري، وفرنسي وإسباني)، والتي يدخل ثلاثة أرباع سكانها في عداد المهاجرين، والتي تشغل أرضا صغيرة ناتئة كالجزيرة وسط الاتحاد الأوروبي. وأعتقد أن دراسة بعض التوازنات الموجودة في أندورا قد تكون مفيدة للجهود المبذولة في الجنوب الافريقي، أو في الشرق الأوسط، أو في أجزاء أخرى من أوروبا والعالم حيث يكافح الناس لتحقيق السلم.

ولنفكر كذلك في هموم عصرنا الكبرى، حيث أفضى الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة الى تدهور لافت للنظر في الأمن في الحضر. وقد يوافقني الأعضاء على أن الجزم بأن "كل صغير جميل" قد يبدو منطويا على شيء من المغالاة إلا أن المجتمعات الصغيرة تضمن فعلا مستوى من الأمن أكبر بكثير مما

يوجد في التجمعات الحضرية الهائلة في البلدان الأكثر تقدما.

وأود كذلك أن أسترعي انتباه الجمعية الى الحاحية مهمة حماية البيئة، والدفاع عن الطبيعة. وقد يوافقني الأعضاء على أن إدارة أراضي أصغر حجما وفقا للمعايير البيئية أمر أسهل بكثير، وبالتالي تكون هناك فرصة أقل للإيذاء البيئي. وعلى نفس المنوال فإن ندرة الموارد البشرية لدينا قد تجعلنا أكثر ميلا الى النظر في المشاكل التي سنناقشها في القمة العالمية للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن، ألا وهي المشاكل الفردية للناس المهمشين، مشاكل الذين لا يستطيعون ملاحقة الأغلبية القادرة على التنافس في مسيرة التقدم الظاهر، مشاكل المعوقين، والمرضى، وبصفة عامة مشاكل أولئك المحتاجين الى التضامن. وأعرف أنه في محفل مثل هذا تعد العناية المسيحية بالفرد مجرد نهج انحيازي في معالجة هذه المسائل، إلا أنني مقتنع إننا إذا ترجمنا هذا المعنى الى مقابلة في الثقافات أو الأديان الأخرى، وجدنا أن من الأسهل بكثير أن نوفر على النطاق الصغير إجابة شخصية لمشاكل الكثيرين. كما إنني أظن بصفة عامة أن هذه الفلسفة هي التي تلهم حركات التضامن في كثير من الأحيان، كما يحدث اليوم في رواندا، على سبيل المثال، حيث كان يمكن لو تم الاهتداء بروح الحياة الجماعية - وهذا أمر شائع في المجتمعات الصغيرة - الحيلولة دون نشوب الصراع.

وفي عالمنا المترابط بشكل متزايد والمتصف بقدر متزايد من العولمة، أعتقد مخلصا أن الدول البالغة الصغر، رغم أنها صغيرة حقا، لا تعد نافلة. بل أن بوسعنا أن نقدم مساهمات مفيدة وأن نكون نقاط قياس يسترشد به في كثير من الحالات. إن الدول ذات السيادة تتأثر بصورة متزايدة بسيادة الدول الأخرى وبالاتفاقات الدولية الضرورية، إلا أن الحرية وروح التضامن أهم من مسائل السيادة أو الحدود.

لذلك فإنني أطلب الى الجمعية العامة أن تنظر في إمكانية قيامنا جميعا بمحاولة التصرف كما لو كنا جميعا دولا بالغة الصغر: أي نحن الذين نعتبر دولا بالغة الصغر ومن ثم فليس لدينا بديل آخر، وكذلك أولئك الذي ليسوا كذلك، ولكنهم خلصوا الى أن هذه الطريقة التي نستطيع أن نساهم بها معا وبشكل أكثر إيجابية في تحقيق السلم والتقدم والتعايش. وكما تولد الأنهار الكبيرة من مجموع الجداول الصغيرة، فربما يكون في وسعنا أن نبني معا من مجموع الكيانات الصغيرة ومن احترام الآخرين والأقليات، عالما أكثر إنصافا، وأكثر أمنا، وأنسب للحياة، لنا ولأطفالنا، وللآجيال المقبلة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أتوجه بالشكر الى رئيس وزراء إمارة اندورا على البيان الذي ألقاه لتوه.

اصطحب السيد أوسكار ريباس ريغ رئيس وزراء إمارة اندورا من المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): المتكلم التالي هو وزير خارجية باكستان سعادة السيد السردار عاصف أحمد علي، وأعطيه الكلمة.

السيد علي (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يتقدم وفد باكستان اليكم - سيدي - بالتهنئة على انتخابكم لرئاسة دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة التاسعة والأربعين الهامة هذه. وفي انتخابكم إشادة تستحقونها بخبرتكم وانجازاتكم البارزة كما إنه تعبير عن التقدير الكبير الذي يكنه المجتمع الدولي لبلدكم العظيم. ونحن واثقون من أنه سيتسنى لهذه الجمعية - بقيادتكم القديرة - أن تنجح في خدمة أهداف وغايات ميثاقنا النبيلة.

كما أود أن أسجل عميق تقدير وفد بلادي لسلفكم السفير صمويل انسانالي ممثل غيانا. فقد ترأس ببالغ الاقتدار الجمعية العامة فضلا عن رئاسته للفريق العامل الهام المعني بإصلاح مجلس الأمن.

يتمثل المقصد الرئيسي لهذه المنظمة العالمية في "إنقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحرب". ويجب أن تكفل الأمم المتحدة ألا يكون غسق القرن العشرين دمويا كما كان فجره. ويجب أن نتصرف بحسم لوضع حد لسلسلة المنازعات الإقليمية التي تهدد الآن السلم والاستقرار الدوليين.

لقد فاقمت الحرب الأهلية في أفغانستان من المعاناة التي فرضت على شعبه أثناء الكفاح الطويل الذي توج بالنصر على الاحتلال الأجنبي. وينبغي ألا

يتخلى المجتمع الدولي عن شعب افغانستان. ويجب أن نواصل المطالبة بالوقف الفوري للأعمال العدائية. ولا بد أن نشجع قيام توافق آراء سياسي جديد على الحكم المقبل في افغانستان. وتسهيلا لذلك، علينا أن نبدأ إعادة التعمير في البقاع التي يسودها السلم في البلاد.

ونحن نرحب بالهدنة المؤقتة في طاجيكستان. وتأمل باكستان أن تنفذ الأطراف الخطوات التمهيدية التي تم الاتفاق عليها. وهذا أمر أساس لكفالة نجاح الجولة الثالثة من المحادثات التي ترعاها الأمم المتحدة والتي ستعقد في اسلام آباد في أواخر هذا الشهر.

ويجب أن تشجع الأمم المتحدة الحل السلمي لمسألة قبرص على أساس اتحاد فيدرالي يجمع بين الطائفتين والمنطقتين ويمكن أن يحظى فيه القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيون بمركز متكافئ.

لا بد أن يتصرف مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من الميثاق، لتنفيذ قراراته وعكس مسار العدوان الأرمني واستعادة وحدة أذربيجان وسلامتها الإقليمية.

إننا نتحمل جميعا مسؤولية جماعية عن الفشل في وقف وعكس مسار العدوان الصربي على البوسنة والهرسك. لقد وقعت محرقة جماعية على مرأى من العالم. فقد قتل مائتا الف من البوسنيين، معظمهم من المسلمين ومن بينهم ٣٠ ٠٠٠ من الأطفال الأبرياء. كما عمد الصرب بصورة منتظمة الى اغتصاب أربعين الف امرأة مسلمة. كما أن الملايين من الرجال والنساء والأطفال المسلمين قد طرودوا عنوة وبوحشية من ديارهم.

وبينما كان العدوان مستمرا، كانت الدول الكبرى تتظاهر بالانصراف الى بحث اقتراحات تعزيز السلم. لقد أصدر مجلس الأمن ٥٠ قرارا لكن مازال عليه تنفيذها. كما دعا الوسيطان اللذان عينتهما الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي الى اعتماد خطط للسلم تكافئ المعتدي وتعاقب الضحية. بل لقد أنكر على البوسنيين حتى حقهم في الدفاع عن النفس. وقد أشرفت قوة الأمم المتحدة للحماية على أعمال الإغاثة لكنها فشلت في إيقاف الحرب أو حماية الشعب البوسني. ولم يوقف الصرب هجماتهم على غورازدة وسراييفو إلا عندما نفذت منظمة حلف شمال الأطلسي - بعد طول انتظار - تهديداتها بالقيام بضربات جوية.

لقد رفض الصرب البوسنيون خطة السلم، التي هي في الحقيقة خطة مجحفة بالمسلمين البوسنيين ولا تبدل تماما آثار التطهير العرقي. إنها لا تعاقب المعتدي ولا تكفل السلامة الإقليمية لجمهورية البوسنة والهرسك. ولا بد من أن يتاح للبوسنة سلم مقترن بالعدل وإلا فلن يدوم السلم.

وتشعر باكستان مع غيرها من البلدان الاسلامية بالجزع حيال القرار الذي اتخذه مؤخرا مجلس الأمن بتخفيف الجزاءات المفروضة على بلغرد، وهي الباعث الأصلي للعدوان على البوسنة والهرسك. إن هذا لن يوقف تدفق الإمدادات العسكرية الى الصرب البوسنيين لكنه سيكون مجرد تشجيع للعناد الصربي.

يجب السماح للمسلمين البوسنيين بممارسة حقهم في الدفاع عن النفس. وتؤيد باكستان وغيرها من البلدان الاسلامية كل التأييد المطالبة بالرفع الفوري لحظر الأسلحة المفروض على البوسنة والهرسك. ونحن نأسف لتهديدات بعض البلدان بسحب قواتها من قوة الأمم المتحدة للحماية إذا رفع الحظر. وما زالت الدول الاسلامية على أهبة الاستعداد للإسهام بقوات في القوة المذكورة تعوض بها عن أي نقص ينشأ عن عمليات السحب هذه. ونطالب بأن تتخذ قوة الأمم المتحدة للحماية خطوات قوية للحماية الفعالة لسراييفو والمناطق الآمنة الأخرى ولتوفير الإمدادات لها. كما نحث على تحديد مساحات حول كل المناطق الآمنة يحظر فيها الوجود العسكري تماما.

وإذا لم توقف النزعة التوسعية في البوسنة وما لم يكن هناك عقاب على الإبادة الجماعية، فإن ميكروب الحرب سيمتد الى كوسفو والسنجق. وربما الى منطقة البلقان بأسرها. ويمكن أن تترتب على نشوب صراع أوسع نطاقا في هذه المنطقة المتفجرة أخطر النتائج على السلم والأمن في أوروبا ومنطقة البحر المتوسط.

ثمة صراع كئيب دموي آخر تدور رحاه في جامو وكشمير. وهو، كالحال في البوسنة، صراع غير متكافئ، بين الشعب الكشميري الأعزل وقوة الاحتلال الهندية التي يبلغ قوامها الآن ٦٠٠ الف فرد. وفي كشمير، كما

في البوسنة، تنتهك مبادئ الميثاق والقانون الدولي والاخلاقيات الدولية دون رادع أو عقاب.

إن نضال الشعب الكشميري نضال عادل ومشروع. وقد قدم له الوعد من كل من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والهند وباكستان، بأنه سيمكن، عن طريق استفتاء عام تشرف عليه الأمم المتحدة، من تقرير ما إذا كان يرغب في الانضمام الى الهند أو الى باكستان. فلقد أعلن رئيس وزراء الهند الراحل السيد نهرو في البرلمان الهندي في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٥٢ أنه:

"لو قال شعب كشمير بعد استفتاء عام حقيقي "إننا لا نريد أن نكون مع الهند" فنحن ملتزمون بقبول ذلك... ولن نرسل جيشا لمحاربته".

لكن الهند قد تراجعت عن اتفاقها. وها هي ترفض تنفيذ قرارات مجلس الأمن، وترسل جيشها لمحاربة شعب كشمير. لقد اختارت سحق حركة تحرير كشمير بالقوة الغاشمة. وعلى مر السنوات الخمس الماضية قتل ٠٠٠ ٤٠ من الكشميريين وأودع آلاف آخرون في السجون الهندية. كما اغتصب الجنود الهنود آلاف النساء الكشميريات كجزء من سياسة لكسر روح شعب كشمير. وقد أحرقت قرى وأحياء بأكملها. فالتعذيب شيء روتيني، والاختفاء أمر شائع، والإعدامات دون اتباع الإجراءات القانونية هي الممارسة المتبعة في كشمير.

ولقد قام بتوثيق انتهاكات الهند الجماعية لحقوق الانسان توثيقا جيدا المراقبون المحايدون والمنظمات المحايدة مثل هيئة العفو الدولية، وهيئة رصد الأحوال في آسيا، والاتحاد الدولي لحقوق الانسان، واللجنة الدولية للحقوقيين، والأطباء المهتمون بحقوق الانسان ومنظمات أخرى عديدة. والعالم كله على دراية بالوحشية الهندية في كشمير. وللأسف، ظل العالم صامتا حتى الآن.

إن الهند، عندما واجهت احتمال توجيه اللوم اليها من هذه الجمعية العامة في العام الماضي، اقترحت استئناف المحادثات مع باكستان بشأن كشمير. وفي المحادثات التي عقدت في كانون الثاني/يناير الماضي، أظهرت الهند عدم رغبتها في تحقيق تسوية، وكررت الخرافة القائلة بأن كشمير جزء لا يتجزأ من الهند. وأخبرنا وزير الخارجية الهندي بأن للهند الحق في استعمال ما تستطيعه من القوة لمنع كشمير من الانفصال. وعندما أثيرت المسألة في لجنة حقوق الإنسان، قدمت الهند تنازلات تجميلية لمنع توجه بعثة تابعة للأمم المتحدة لتقصي الحقائق الى كشمير. وبعد ذلك أنكرت أنها عقدت هذه الصفقة.

وما أن خف الضغط الدولي حتى صعدت الهند أعمالها القمعية في الموقع. وفي اليوم الذي أعقب اتفاقنا على استئناف المحادثات، ارتكبت الهند مجزرة في سوبوري أدت الى مقتل ٥٠ كشميريا. وعندما استنتجت الهند أن الدول الرئيسية ستتغاضي عن انتهاكاتها لحقوق الإنسان بسبب إغراءات التجارة والأرباح في الهند، صعدت أعمال القمع ضد الكشميريين والحرب الكلامية ضد باكستان تصعيدا حادا.

اسمحوا لي أن اقتبس من الاستنتاجات الواردة في التقرير الأخير لهيئة رصد أحوال حقوق الإنسان في آسيا بعنوان: الهند، استمرار أعمال القمع في كشمير (آب/اغسطس ١٩٩٤، المجلد ٦، العدد ٨):

"كما يظهر هذا التقرير بإسهاب، فإن حالة حقوق الإنسان في كشمير تزداد سوءا في الوقت الذي توقف فيه الضغط الدولي على الحكومة الهندية. ويمكن القول في الواقع إن تزايد الوفيات بين المحتجزين وأوجه سوء المعاملة الأخرى على مدى الأشهر الستة الأخيرة ليس أمرا غير متصل بتلقي دلائل من جانب منتقدي الهند السابقين، وعلى وجه التحديد من جانب الولايات المتحدة، مفادها أن حقوق الإنسان لن تحتل بعد الآن مكانا بارزا في المباحثات الثنائية".

إنني رأيت البيان الذي أدلى به هنا أمس وزير التجارة في الهند. وفي حين أنني أؤيد تأييدا كاملا المثل السامية التي أوردها، أجد نفسي في نفس الموقف الذي كان فيه الفيلسوف الموقر المرحوم السيد برتراند راسل حين ذكر أنه:

"عندما يلاحظ المرء أن المثالية السامية التي تظهرها الحكومة الهندية في الشؤون الدولية تنهار تماما بصدد مسألة كشمير يصبح من الصعب عليه أن يتجنب الإحساس باليأس".

إن الهند تشعر بالاعتزاز بما حققته إزاء مسألة الإرهاب وتتخذ موقفا منها. فالإرهاب هو استعمال العنف بلا تمييز ضد الناس الأبرياء. وهذا يجب إدانته. وبموجب هذا المعيار، فإن الهند مذنبة بارتكاب أعمال إرهابية يوميا وعلى نحو منظم ضد الكشميريين. ومن جهة أخرى، فإن مقاومة الغازي الأجنبي، ودحر جيش الاحتلال المنخرط في أعمال القتل والتعذيب والاغتصاب والإحراق عملا لا يعد إرهابا. إنه ممارسة الدفاع عن النفس. والدفاع عن النفس حق قديم قدم التاريخ، حق معترف به في ميثاق الأمم المتحدة. أيها الممثلون الموقرون: لو قتل ابن لكم، ورميت جثته على عتبة داركم، كيف يكون رد فعلكم؟ ولو اغتصبت زمرة من جنود جيش الاحتلال ابنة لكم، ماذا يكون رد فعلكم؟ إن للشعب الكشميري الحق - بموجب القانون الدولي، وبموجب ميثاقنا، وبموجب قراراتنا - في مقاومة جيش الاحتلال الهندي بجميع الوسائل المتاحة له. إن كفاحه البطولي لا يمكن نعته بالإرهاب، فهو تحرك شجاع نحو الحرية يستحق الدعم الكامل من المجتمع الدولي.

إن باكستان طرف في النزاع حول كشمير، وشعبنا يشعر بسخط شديد إزاء أعمال القتل الوحشية التي ترتكبها الهند ضد أشقائنا وشقيقاتنا الكشميريين. ومع ذلك، مارسنا ضبط النفس، مكتفين بتقديم الدعم المعنوي والسياسي والدبلوماسي الى الكشميريين.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بلاندينو كانتو (الجمهورية الدومينيكية).

وامتنعنا عن تقديم المساعدة العسكرية اليهم. أما الادعاءات الهندية بأن باكستان تدعم ما يسمى بالمقاتلين المتشددين فإنما هي ادعاءات ترمي الى التقليل من شأن مرونة الحركة الكشميرية من أجل الحرية، والى تجريد الكشميريين من العطف والدعم الدوليين، والأدهى من ذلك، أنه قد يقصد بها إيجاد سبب للحرب وذريعة لشن عدوان جديد على باكستان.

إن أزمة كشمير تشكل تهديدا متزايدا للسلم والأمن الدوليين. وفي عيد استقلال الهند هذا العام، طالب رئيس الوزراء راو بكل أراضي كشمير. وفي الأشهر الماضية، هدد السياسيون والجنرالات الهنود بشن هجمات على طول خط المراقبة، وأخذت انتهاكات الهند لوقف إطلاق النار تتصاعد. وخلال شهر آب/اغسطس وحده، فإن فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان قد سجل ١٤٢ شكوى من باكستان بشأن الانتهاكات الهندية لوقف إطلاق النار. إن إطلاق النيران من الجانب الهندي على طول خط المراقبة يستهدف المدنيين بصورة خاصة. وفي الأعوام الخمسة الأخيرة، قتل ما يزيد على ٦٠٠ مدني في ناحيتنا من الخط. وينبغي عدم إساءة فهم ممارسة باكستان لضبط النفس. فالعدوان الهندي ستترتب عليه نتائج وبيلة.

هناك ثلاث أولويات عند معالجة مسألة كشمير. أولا، تجنب التهديد باندلاع الصراع؛ وثانيا، التخفيف من معاناة الشعب الكشميري؛ وثالثا، الشروع في عملية دبلوماسية يمكن أن يعول عليها لتحقيق حل عادل وسلمي للنزاع حول كشمير.

وبغية وقف التهديد الذي يتعرض لـــه السلم، وجهت رسالة الى رئيس مجلس الأمن اقترح فيها توسيع فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان من حجمه الراهن الى ٣٥ مراقبا. وينبغي أن يسمح للفريق بالوفاء بولايته المتمثلة في القيام بدوريات على جانبي خط المراقبة. وذلك يمكن أن يؤدي الى الحد من انتهاكات وقف إطلاق النار، وخفض التوترات، وتجنب خطر اندلاع الصراع. ويمكن لفريق المراقبين الموسع التابع للأمم المتحدة أن يتحقق أيضا من صحة المزاعم الهندية بأن باكستان توفر المساعدة العسكرية للكفاح الكشميري. ويحدوني الأمل في أن يوافق مجلس الأمن على اقتراحنا. وآمل في أن تسمح الهند للمراقبين التابعين للأمم المتحدة بالوفاء بولايتهم المتمثلة في القيام بدوريات على جانبي خط المراقبة.

ثانيا، بغية التخفيف من معاناة الشعب الكشميري، ينبغي للهند أن تتخذ بعض الخطوات الحقيقية لوقف أعمال القمع التي تقوم بها. ونحن نلاحظ بارتياح بأن القلق الذي يساور هذه الجمعية العامة قد أقنع الهند بإطلاق سراح زعيمين من الزعماء الكشميريين المسجونين على الأقل. هذا نصر للكفاح الكشميري من أجل الحرية. ونحن نأمل في أن يُسمح لهذين الزعيمين المسنين والمريضين بالتوجه الى الخارج لتلقي العلاج. إن شابير أحمد شاه الذي قضى، مثل نيلسون مانديلا، ٢٠ عاما في السجن بسبب التزامه بالحرية، ما زال سجينا. ويجب على المجتمع العالمي أن يطالب بإطلاق سراح سجين الضمير هذا.

وليس هناك أي دليل على أن الهند تخلّت عن استراتيجيتها القمعية في كشمير. فذلك إنما يتضح عندما ترفع الهند قوانين الطوارئ القاسية المطبقة في كشمير، وتطلق سراح جميع الكشميريين المحتجزين في السجون الهندية، وتسحب من كشمير جزءا من قوتها الهائلة، وتسمح لمنظمات حقوق الإنسان والوكالات الإنسانية بحرية الوصول الى وادي كشمير المحتل. ويحدونا الأمل في ألا ينسى المجتمع الدولي ضحايا الأعمال الوحشية الهندية. وكما في البوسنة ورواندا، فإن انتهاكات حقوق الإنسان التي وثقتها وأبلغت عنها وكالات نزيهة يجب أن تتحقق منها محكمة دولية، ويجب معاقبة الذين تثبت إدانتهم.

أخيرا، إن الجهودالرامية إلى تعزيز تسوية سلمية لنزاع جامو وكشمير يجب أن تراعى فيها ثلاث حقائق.

أولا، إن الكفاح الكشميري من أجل الحرية لا يمكن أن يسحق بالقوة. وتكهنات نيودلهي بتحقق نجاح وشيك إنما ترمي إلى خداع الرأي العام الهندي والرأي العام العالمي. إن الجيش الهندي واقع في ورطة.

ثانيا، رغم ادعاءات الهند بشأن تدخل باكستان، من الواضح أن الكفاح الكشميري كفاح أصيل. إن خط المراقبة في كشمير عليه جنود بواقع ٤٠٠ جندي للكيلومتر الواحد. وقد وضع الهنود على الخط الأسلاك الشائكة والألغام. ولا يمكن أن يخترقه شيء. ويمكن للأمم المتحدة التي تراقب الخط أن تتحقق من ذلك. وما من قوة خارجية يمكنها أن تقنع الكشميريين بأن يقدموا على ذلك النوع من التضحيات التي يقدم عليها فعلا في سبيل قضية الحرية الكشميريون من الرجال والنساء والأطفال. لقد استمر الكشميريون في كفاحهم لمدة خمس سنوات. وسيواصلون كفاحهم حتى وإن أرادت باكستان غير ذلك.

ثالثا، لا يمكن لمجموعة كشميرية جديرة بالثقة أو زعيم كشميري جدير بالثقة أن يقبل "حلا" لكشمير داخل الاتحاد الهندي. والعملية السياسية المزعومة التي تروج لها الهند مجرد أمنية. إن مؤتمر "حريات" المشكل من جميع الأحزاب، الذي يضم ٣٤ من الأحزاب السياسية والمنظمات قد رفض أية تسوية تقصر عن تحقيق التحرر عن الهند.

لقد قال عبد الغني لون عندما وصل إلى سريناغار بعد الإفراج عنه منذ يومين:

"أية انتخابات تجرى في كشمير لا بد أن تجرى تحت إشراف الأمم المتحدة ... وأن تكون فقط لممارسة حق تقرير المصير"

وقال الزعيم الكشميري الآخر المفرج عنه، سيد علي شاه غني:

"إن الانتخابات ليست هي علاج المشكلة في كشمير. إن شعب الولاية لا يقبل شيئا أقل من الحرية. ولن يكون هناك أي تنازل في الكفاح من أجل تقرير المصير".

إن محاولة الهند تنظيم انتخابات مزورة أخرى في كشمير سوف تجهض. وكما أعلن مجلس الأمن في عام ١٩٥٧، لا يمكن اعتبار تلك الإجراءات الانفرادية أساسا للبت النهائي في مصير جامو وكشمير. إن هذا لا يمكن القيام به إلا عن طريق استفتاء تشرف عليه الأمم المتحدة ويقرره مجلس الأمن. إن أية تسوية نهائية لنزاع كشمير سيتحتم أن تكون قائمة على رغبات الشعب الكشميري المعرب عنها بحرية. لقد بينت باكستان في ورقة أرسلت إلى الهند في شباط/فبراير الماضي الخطوط العامة للوسائل الممكنة للتحقق من رغبات ذلك الشعب.

إن باكستان ترحب بعرض الأمين العام بذل كل جهد ممكن "لتسهيل البحث عن حل دائم لمسألة كشمير" (A/49/1، الفقرة ٥٤٢). ونأمل أن تقبل الهند أيضا عرض الأمين العام بذل مساعيه الحميدة كما فعلت باكستان. إن باكستان على استعداد لإجراء محادثات مع الهند بشأن كشمير. لقد كانت باكستان البادئة بالدعوة إلى إجراء المحادثات على مستوى وزراء الخارجية. لكن، بعد ست جولات من المحادثات، من الواضح لنا أن رغبة الهند المزعومة في إجراء مفاوضات مع باكستان ليست لها أية مصداقية فيما هي تواصل القتل في كشمير. إن باكستان لا ترفض الحوار، ولكن هذا الحوار يجب ألا يكون حوار الصم.

إن كشمير نزاع بين الهند وباكستان. وكل نزاع بين دولتين نزاع ثنائي. وهو أيضا قضية دولية. والأمم المتحدة عليها واجب النظر في تلك النزاعات، بخاصة

عندما تنطوي على انتهاكات لميثاق الأمم المتحدة وعدم تنفيذ لقرارات مجلس الأمن.

إن كشمير هي مفتاح حل مشاكل جنوب آسيا. ولا يمكن أن تزاح كشمير جانبا بعد الآن. ومؤامرة الصمت يجب أن يقضى عليها. إن حسم الحالة في كشمير مطلوب لتجنب خطر وقوع صراع. كما أن حل النزاع حول كشمير سيعزز آفاق تحديد الأسلحة التقليدية وعدم الانتشار في جنوب آسيا.

إن حكومة بلادي تعتقد أن خفض خطر الحرب في جنوب آسيا يستلزم تحقيق توازن في الأسلحة التقليدية بين باكستان والهند عند أدنى مستوى ممكن. إن الهند لديها ثالث أكبر جيش في العالم. وكله تقريبا موزوع ضد باكستان. وخلال العقد الماضي، كانت الهند أكبر مستورد للأسلحة في العالم. وحتى خلال الحرب الأفغانية، كانت الأسلحة التي تحوزها الهند أكثر من خمسة أمثال ما كانت تحوزه باكستان. لقد تدهورت قدرات باكستان الدفاعية أكثر فأكثر من ١٩٩٠. وفي العام الماضي، بينما نقص الانفاق الدفاعي الباكستاني بالأرقام الحقيقية، زاد مثيله الهندي بنسبة ٢٠ في المائة.

لقد طرحت باكستان عدة اقتراحات على الهند من أجل تحديد الأسلحة التقليدية: التفاوض على معدل للقوات يُتفق عليه بشكل متبادل، وتدابير لمنع إمكانيات الهجوم المفاجئ، واعتماد مبادئ متفق عليها لتحديد الأسلحة التقليدية في جنوب آسيا.

إن باكستان ليس لديها الرغبة في انفاق المزيد من مواردها الشحيحة على الأسلحة. إن التحديد الجدي للأسلحة وتطبيق تدابير بناء الثقة أمران يمكن أن يساعدا أيضا على استئصال خطر سباق التسلح النووي في منطقتنا.

إن قلق باكستان بشأن الانتشار النووي في جنوب آسيا سابق على معاهدة عدم الانتشار. ففي وقت يرجع إلى أواسط الستينات، حذرت باكستان العالم من أن الهند ستسيء استخدام التعاون النووي. واقترح رئيس الوزراء الراحل ذو الفقار على بوتو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا في ١٩٧٢. وفي أيار/مايو ١٩٧٤ فجرت الهند القنبلة النووية ومما يدعو للسخرية أنها سميت "بوذا المبتسم". وبذلت باكستان كل مساعيها لمواجهة الانتشار في جنوب آسيا. وإلى جانب المنطقة الخالية من الأسلحة النووية، طرحنا اقتراحات بعد ذلك: للتوقيع المتزامن على معاهدة عدم الانتشار من جانب الهند وباكستان، ولقبول ضمانات كاملة النطاق، ولإعلان النبذ المشترك للأسلحة النووية، ولعقد معاهدة ثنائية لحظر التجارب. وهذه كلها رفضتها الهند. كما أن نيودلهي رفضت كذلك اقتراحا طرحته الولايات المتحدة لعقد مؤتمر لتعزيز عدم الانتشار في جنوب آسيا تشترك فيه روسيا، وجمهورية الصين الشعبية، والولايات المتحدة، فضلا عن الهند وباكستان.

لقد أظهرت باكستان المسؤولية وضبط النفس في المجال النووي. فبينما نحوز بعض القدرة التكنولوجية، لم ننتج كما لم نفجر جهازا نوويا. إننا لم نوزع أسلحة نووية. ولم ننقل تكنولوجيات حساسة.

إن الهند بعد عشرين عاما من تفجيرها قنبلتها النووية، في سبيلها الآن إلى اتخاذ خطوة مشؤومة أخرى نحو الانتشار هي انتاج ووزع قذائف تسيارية ذات قدرة نووية. إن الهند تواصل العمل بشأن قذيفتها المتوسطة المدى (أجني)، وأيضا بشأن قذائف تسيارية عابرة للقارات. لقد أجرت تجارب استخدام للقذيفة المتوسطة المدى (بريثفي) هذا العام. وهي قذيفة متنقلة. وبمجرد انتاجها سيكون على باكستان أن تفترض أن وزعها قد تم.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

إن الوقت لم يفت بعد لمنع انتشار الأسلحة النووية في جنوب آسيا. وتقترح باكستان اتخاذ خطوتين حاسمتين لتجنب هذا الخطر.

أولا، نقترح إبرام اتفاق بين الهند وباكستان ينص على عدم تطوير أو وزع القذائف التسيارية. إن انتاج الهند ووزعها للقذيفة المسماة "بريثفي" سيؤدي إلى رد فعل مواز من باكستان. وقد دعونا إلى الأخذ بفكرة إقامة منطقة مجردة من القذائف في جنوب آسيا. وهذا الهدف ينبغي أن يلقى تأييد المجتمع الدولي.

ثانيا، نقترح إبرام اتفاق بين الهند وباكستان بعدم تصنيع أو وزع الأسلحة النووية. ويحدونا الأمل أن تستجيب الهند على نحو إيجابي لهذا الاقتراح الطويل

الأجل. ونأمل أن توافق الهند، كخطوة أولى، على إصدار بيان مشترك مع باكستان تنبذ فيه الأسلحة النووية.

من سوء الطالع أن الهند وباكستان لم تنجحا قط في حل أي من خلافاتهما عن طريق المفاوضات الثنائية. فالاتفاقات التي تم التوصل إليها بشأن مشكلتين هامتين - وهما معاهدة مياه الأندس واتفاق ران كوتش - قد تحققا بفضل توسط طرف ثالث.

وفي هذه اللحظة الحرجة، التي تزداد فيها التوترات ويتعرض فيها السلم في جنوب آسيا للتهديد، فإن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ينبغي أن تضطلع بمسؤولية أساسية تتمثل في ممارسة نفوذها الجماعي لتعزيز التوصل إلى حلول للمشاكل المترابطة أي مشاكل كشمير والصراع بالأسلحة التقليدية وعدم الانتشار.

إن باكستان تتطلع إلى إقامة علاقات حسن الجوار مع الهند. ونود لشعبنا أن يكرس طاقاته للمهمة الحيوية المتمثلة في بناء الدولة. ونود أن نطرد من بين ظهرانينا شبح الفقر المتفشي. ونحن نريد لشعبنا أن يعيش بكرامة. وهذه الأهداف لا يمكن تحقيقها دون حل مشكلة كشمير والمشاكل الأخرى وتهيئة جو من الثقة والأمل في جنوب آسيا.

لقد بدأت باكستان السير على طريق جديد للانتعاش الاقتصادي والاجتماعي والنمو. وقمنا بإطلاق العنان لدينامية قطاعنا الخاص. وولدنا مناخا اقتصاديا يلائم تمام الملاءمة الاستثمار الداخلي والأجنبي، وكانت النتائج تبعث على الارتياح الشديد. وقبل عشرة أيام تم إبرام اتفاقات بشأن الاستثمار الأجنبي بقيمة ٤ بلايين دولار مع وفد برئاسة وزير الطاقة في الولايات المتحدة. ومن المحتمل إجراء استثمارات إضافية في مجالات الطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية والالكترونيات وغير ذلك من القطاعات الدينامية في اقتصاد باكستان.

واليوم، تتاح لباكستان وكل منطقة جنوب آسيا فرصة لكسر حلقة الفقر والتخلف. ويجب ألا نفوت هذه الفرصة. ويجب علينا ألا ندع التاريخ يتجاوزنا مرة أخرى.

إننا نجتمع عشية الذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. لقد أطلقت نهاية الحرب الباردة قوى إيجابية وسلبية على حد سواء كانت قد قمعت لأمد طويل. وانتصرت مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والأسواق الحرة. واحتفلنا بدخول العديد من الدول الجديدة الفخورة الحرة في عضوية الأمم المتحدة. وتحقيق انتصار الديمقراطية في جنوب افريقيا. ويمكن كذلك تحقيق انتصار السلم في الشرق الأوسط. واليوم، لا يوجد أي تهديد باندلاع حرب عالمية نووية. وفي أجزاء عديدة من العالم تحقق رخاء لم يسبق له مثيل. وتم تحقيق طفرات تكنولوجية كبيرة. ولدينا الآن القدرة على تحقيق السلم العالمي ومعالجة المشاكل العالمية وتعزيز الرخاء العالمي.

إلا أننا حتى ونحن نحتفل بهذه الانتصارات، انتصارات العقل والحنكة السياسية، نجد أن علينا أن نواجه قوى الظلام المتمثلة بالعدوان والعنصرية والفاشية والتعصب، هذه القوى التي أطلت برأسها مرة أخرى في بقاع عديدة من العالم.

ولعله مما لا يدعو إلى التعجب أنه ما أن رفعت القيود التي كانت تفرضها هياكل الحرب الباردة حتى انتشرت كالوباء الصراعات والمنازعات فيما بين الدول وفي داخلها. ولم يكن المجتمع العالمي مستعدا لمواجهة العدوان وحده - والشاهد على ذلك البوسنة وأذربيجان وكشمير. ولم يكن باستطاعتنا لحد الآن أن نستجمع الإرادة السياسية اللازمة لوقف عمليات الإبادة الجماعية. والشاهد على ذلك هو رواندا. ونحن لسنا على استعداد لدفع الثمن المطلوب لمساعدة الجوعى وإنقاذ المحرومين في الأرض. والشاهد على ذلك هو منطقة الساحل السوداني.

ويجب أن تكون المهمة الرئيسية لهذه الدورة هي إحياء جذوة الأمل، واستعادة الثقة لدى شعوبنا، بأننا، نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، من خلال العمل معا، يمكن لنا أن نبني السلم حيثما إنهار؛ وأن نمنح العزاء للذين يتكبدون العناء؛ وأن ندافع عن العدالة وننفذها حيثما دعت الحاجة؛ وأن بإمكاننا توسيع آفاق الرخاء لتشمل الملايين الغفيرة التي تقبع في سجن الفقر.

خطاب صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال ولي عهد المملكة الأردنية الهاشمية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه ولي العهد في المملكة الأردنية الهاشمية.

اصطحب صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال، ولي العهد في المملكة الأردنية الهاشمية إلى المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بولي عهد الأردن، صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الأمير الحسن بن طلال (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسعدني، بداية، أن أهنئكم، السيد الرئيس، على انتخابكم وأتمنى لكم ولأعضاء المكتب كل نجاح في أداء واجباتكم. أن انتخابكم دليل على الثقة والتقدير الجم اللذين يكنهما المجتمع الدولي لكم ولبلادكم. وسوف يكون لحكمتكم وصبركم أبلغ الأثر في إنجاح الدورة الحالية.

كما أود أن أعرب عن التقدير العميق للطريقة المثلى التي أدار بها سلفكم أعمال الجمعية خلال فترة رئاسته في العام الماضي. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني للأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، على جهوده الدؤوبة في تعزيز قدرة المنظمة على مواجهة تحديات عالم يتغير بسرعة.

ومن دواعي الارتياح ملاحظة أن العضوية في الأمم المتحدة أصبحت تضم الآن عدة دول استقلت حديثا. أن الوشائج الدينية والثقافية تربطنا ببعضها؛ وتربطنا بها جميعا أواصر الصداقة والاحترام المتبادل. ونأمل أن يشمل عما قريب مبدأ العالمية، الذي كان دوما حجر الزاوية في الأمم المتحدة، باقي الشعوب والمناطق، فتصبح هذه المنظمة ممثلة حقا للضمير الجماعي للبشرية.

أعتقد أن من المناسب تقديم التهاني القلبية للرئيس نيلسون مانديلا، وإلى نائب الرئيس فريدرك كليرك، وإلى شعب جنوب افريقيا. لقد أقاموا معا نظاما جديدا في بلادهم، أساسه العدالة والمساواة. لقد ابتهج العالم بعودة جنوب افريقيا إلى حظيرة أمم المجتمع الدولي. ولقد أثبت شعب جنوب افريقيا أن السلام يمكن أن يتحقق دوما، إذا أتيح المجال للجميع أن يشتركوا في بنائه. وهذا موضوع يستحق إمعان النظر فيه.

وفي الوقت الذي تقترب من معلم بارز في تاريخ الأمم المتحدة، هو الذكرى السنوية الخمسين لإنشائها، يجدر بنا أن نتطلع إلى الأمام بدلا من الالتفات إلى الوراء؛ وأن نقيم الأمور الآتية بدلا من الأمور الماضية. ومن المناسب أن نولي الاهتمام للشكل الذي يتخذه نظامنا العالمي.

إن جنوب افريقيا تقدم لنا مثلا جديدا، ورؤية جديدة لعالم متغير. فهي تظهر لنا أن النظام الجديد يجب أن يفسح مكانا للجميع. وإننا يجب أن نتمكن من الإصغاء إلى جميع الأصوات: أصوات الضعفاء وأصوات الأقوياء على حد سواء. فالنظام الجديد يجب أن يكون جامعا وأن يشجع بنشاط المشاركة على كل صعيد: ذلك أن مستقبل الواحد منا في عالمنا الذي يتزايد ترابطا على الدوام هو مستقبل الجميع. وأعتقد أن هذا شيء يمس السلم العالمي في الصميم.

لذا فإننا مدعوون للبحث عن توجه جديد. علينا أن نحمي حكم القانون، ولكن علينا أن نذهب إلى أبعد من ذلك، بأن نتأكد من أن الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان هي التي ستسود حياة الأمم. وعلينا أن نطور أساليب جديدة من التعاون والاتصال والتكيف. وعلينا تشجيع المسؤولية الاجتماعية والواجب الوطني والالتزام الدولي. وعلى الأمم أن تتعلم كيف تتعايش مع جيرانها، بل وأكثر من هذا، عليها أن تتعلم أن تعمل معا، عن رغبة، كشركاء في مشروع السلام.

إن مثل هذا التحول يأخذ مجراه الآن في الشرق الأوسط. فبعد أن كان اسم منطقتي مرادفا للحرب والصراع لعدة عقود، ها نحن الآن نقوم بكسر هذا القالب. فلقد أتيحت لنا، أخيرا، فرصة تاريخية لحل الصراع العربي - الإسرائيلي ولكي نحل محله مجموعة دول تتعاضد من أجل السلام، والأمل، والمشاركة للجميع.

لقد كانت قضية فلسطين دائما شغل الأردن الشاغل. ولعل الروابط العائلية والامتداد الجغرافي

والتاريخ والعادات المشتركة تؤكد هذه الحقيقة. فعلى مدى السنين، قدم الأردن الدعم والتشجيع لأخوتنا الفلسطينيين. وهناك اعتراف واسع بإسهاماتنا في القضية الفلسطينية وتضحياتنا من أجلها منذ عام ١٩٤٨. لقد استقبلت بلادي موجات متتالية من اللاجئين والعائدين أثقلت كاهل اقتصادنا، وجعلت مواردنا المحدودة تنوء تحت عبء لا يوصف. ومع هذا، نظل ملتزمين بعمليتنا الديمقراطية وحماية الحريات المدنية وحقوق الإنسان، كما نبقى ملتزمين بتوفير خدمات وأحوال معيشية كريمة لمواطنينا كافة. والتزامنا هذا ينطلق من إيماننا بأن المشاركة الشعبية العريضة في المجتمع المدني هي أمر أساسي لصحة هذا المجتمع. وهذا هو السر في قدرة الأردن على تحمل ما دمرته الحرب، والصمود في وجه اضطرابات المنطقة طوال هذه السنين.

إن الأردن وإن كان على خط المواجهة الأول في زمن الحرب فهو أيضا على خط المواجهة الأول للسلام. وبروح العبارات الشهيرة الواردة في قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، الذي أسهمت بلادي في صياغته، عمل الأردن بثبات لتحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط. فلقد شجعنا عملية السلام الجارية منذ بدايتها الأولى، وذلك في مؤتمر مدريد عام ١٩٩١. وعندما رفضت حكومة إسرائيل يومها التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، انبرى الأردن لسد الثغرة، مقدما العون للفلسطينيين للقيام بدورهم السليم، وذلك بتوفير مظلة لمشاركتهم.

والآن، تقوم منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، بإجراء مفاوضات مباشرة مع إسرائيل، وها هم الآن في غزة وأريحا يديرون شؤونهم على النحو الذي يرونه مناسبا. وها قد أصبح مصيرهم أخيرا في أيديهم. والأردن يرحب بهذه التطورات، وسيستمر في القيام بكل ما في وسعه لضمان نجاح ترتيبات الحكم الذاتي الفلسطيني.

أما عن المسار الأردني - الإسرائيلي، فلقد مهد جدول أعمالنا المشترك الطريق أمامنا لكي نتفق على شكليات معينة لمسائل كالمياه، والبيئة، والطاقة، والأرض، والحدود والأمن الإقليمي. وقد أدت هذه الاتفاقات إلى لقاء الخامس والعشرين من تموز/يوليه ١٩٩٤ بين جلالة الملك الحسين ورئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين، حيث تم التوقيع على إعلان واشنطن وقد أنهت هذه الوثيقة التاريخية حالة الحرب بين الأردن وإسرائيل. وبهدف بناء إطار عمل للتنمية الثلاثية الأطراف، إضافة إلى تطوير توازن اقتصادي في المنطقة. وإبقاء قوة الدفع في عملية السلام قائمة، قمت لتوي بإجراء محادثات بناءة مع الرئيس كلينتون ووزير الخارجية بيريز.

إن الأردن وإسرائيل منخرطان في محادثات جوهرية، بحثا عن حلول عادلة ومقبولة لدى الطرفين للموضوعات المعلقة المدرجة في جدول الأعمال المشترك. إن هدفنا هو الخروج بمعاهدة سلام مبنية على أسس متينة قادرة على الصمود في وجه رياح التغيير. فهذه المعاهدة، كما نعتقد، من شأنها أن توضح لنا حقوقنا وواجباتنا في ظل ظروف السلام. وستفتح هذه المعاهدة الباب للتعاون على المستوى الإقليمي، حتى يتسنى لشعوبنا كافة التمتع بفوائد السلام. فلطالما كانت رؤيا الأردن فيما يتعلق بالشرق الأوسط، مهد الحضارة ونقطة انطلاق الديانات الموحدة العظيمة الثلاث، أن يكون منطقة تآلف حضاري وتكافل مادي متبادل.

ومع ثقتنا بأهمية محادثاتنا الثنائية مع إسرائيل، ندرك تماما أنه ليس بمقدور أمتين أن تبقيا وحدهما. فهدفنا يظل سلاما شاملا. إن الكثير من القضايا التي نعالجها قضايا تتجاوز حدود الأطر الثنائية، وتتطلب مشاركة إقليمية ودولية.

ولعل إحدى هذه القضايا الأهمية الروحية لمدينة القدس. ويجب أن تكون القدس الرمز الأسمى للسلام وتجلياته المجيدة عند المؤمنين من الديانات الموحدة العظيمة الثلاث. وستتكفل المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين بالتوصل إلى تسوية نهائية بشأن الوضع السياسي والإداري لمدينة القدس. وأي ترتيب يتم التوصل إليه يجب أن يراعي حاجات الملايين من أتباع الديانات الإسلامية والمسيحية واليهودية.

وبالمثل، فإن البعد الاقتصادي للسلام يتجاوز الحدود الوطنية. فلقد أرهقت اقتصادات الشرق الأوسط بفعل الصراع. وإذا كان للسلام أن يتأصل على أرض الواقع، فيتعين أن تنعش هذه الاقتصادات من جديد. وسيكون من الحيوي توفير فرص أكثر إنصافا للنمو الاقتصادي. وينبغي التخطيط لتخفيف عبء

الديون الدولية، ووضع استراتيجيات لإلغائها، بما في ذلك تقديم شروط تساهلية أفضل من قبل ناديي باريس ولندن.

لكن على دول المنطقة أن تقوم بدورها أيضا. فينبغي تخفيف القيود على التجارة. وعلينا أن نطور توجها غير تمييزي فيما يتعلق بالتنمية المستدامة والرفاه الاقتصادي. ونأمل أن تؤدي القمة الاقتصادية بين الشرق الأوسط وشمال افريقيا، التي ستعقد في الدار البيضاء، إلى تعزيز إنجازات الفريق العامل المعني بالتنمية الاقتصادية الإقليمية، وأن تكون هذه القمة محفلا يفيد في استكشاف إمكانية الشراكة بين الحكومات والمشاريع الخاصة والمؤسسات المالية الدولية، لأن من المؤكد أن المستقبل الاقتصادي للمنطقة يكمن في هذه الشراكة.

إن التغييرات الدولية الناجمة عن انتهاء الحرب الباردة قد أثرت في الحالة السياسية في الشرق الأوسط كما في مناطق أخرى. ولقد رافق التغيرات في قوى العالم السياسية تحول في المواقف انعكس في تطوير حسابات التكلفة والمردود في دول المنطقة. فلا مجال الآن للسعي نحو أهداف استراتيجية وطنية على حساب الآخرين، من خلال ما يعرف بـ "ربح إحدى الدول على حساب خسارة الأخرى". وفي إطار نظام أمن إقليمي، من المرجح إجراء تغييرات جذرية في حجم ودور ومهام القوات المسلحة في كل دولة من دول المنطقة. وهذه التغييرات ستتجه إلى إيثار مهام حفظ السلام، بما يتيح الإفراج عن الموارد الشحيحة لسد حاجات التنمية.

وفي هذا السياق، فإن الأردن يدعم بالكامل الأبعاد الخمسة للسلام والأمن العالميين التي أشار إليها الأمين العام. وأود أن أضيف هنا أن الأردن يدعم أيضا الجهود المتواصلة لتعزيز فعالية دور الأمم المتحدة، ويؤيد تماما محاولة زيادة عدد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. كما نؤيد المقترح الأمريكي الداعي إلى تقوية عمليات حفظ السلام بزيادة عدد موظفيها وزيادة فاعلية قدراتها الميدانية وإيجاد تعاون أكبر بين الأمم المتحدة والدول المشاركة بقوات، والأخذ بنهج تدريبي موحد بدرجة أكبر.

مرة أخرى نقول إن الأردن يقف في طليعة هذا التغيير. فقواتنا المسلحة التي تخدم كقوات حفظ سلام تحت إمرة الأمم المتحدة في مناطق بعيدة كجورجيا وأنغولا وإقليم يوغوسلافيا السابقة، تعتز بفرصة الاشتراك في هذه البعثات لأنها في واقع الأمر تتيح لنا فرصة للاشتراك في النظام العالمي الآخذ في التبلور. فالأردن فخور لانخراطه في صياغة ترتيبات أمن عالمية.

في الوقت الذي نشهد فيه تطور عملية السلام، سيكون من الضروري التشجيع على هوية إقليمية مشتركة ورؤيا إقليمية متفق عليها. وعلى الشرق الأوسط بكامله الإسهام في توضيح هذه الرؤيا. ولعل السر هنا أيضا هو المشاركة. فإن كان لدول المنطقة وشعوبها رأي في صياغة مستقبل المنطقة سيكون لها مصلحة في نجاحها. وسيكون النجاح بالتالي أقرب منالا، ذلك أن التنوع الموجود في منطقتنا هو رصيد إيجابي علينا أن نتعلم كيفية الإفادة منه ببراعة. لا بد أننا سنختلف على بعض القضايا، مثلما سنتفق على قضايا أخرى. لكن علينا أن نكون قادرين على مناقشة وجهات نظرنا عالمين أنها ستلقى آذانا صاغية، ذلك أن الاتصال القائم على الصدق هو أصل الانخراط الحقيقي في أي مشروع مشترك.

وبهذه الروح، فإن الأردن يشعر أن من واجبه أن يبدي قلقه حول ما يهدد عملية المصالحة العالمية. فيجب عدم السماح للخمول بأن يكون الطابع الغالب في تصريف الشؤون العالمية. فالصراعات المتأصلة لن تختفي لوحدها. ونحن نحث المجتمع الدولي على اتخاذ إجراء سريع لتسهيل حل هذه الصراعات.

وإن أحد الأمثلة الصارخة على ذلك هو الحالة المستمرة في البوسنة والهرسك. فإن ممارسات التطهير العرقي المروعة ومآسي الإبادة الجماعية تجري في نفس هذه اللحظة التي نتحدث فيها. إن بلادي لتشمئز من هذه الفظائع. والأردن يؤيد جميع الجهود الدولية لإنهاء هذا الصراع المأساوي العقيم، ولقد قمنا باتخاذ خطوات إيجابية لتخفيف المعاناة التي يسببها هذا الصراع. فلقد انضم الأردن لقوة العمل التي شكلتها دول عدم الانحياز من أجل البوسنة والهرسك. وقواتنا التي تشكل ثاني فرقة من حيث الضخامة في قوات الأمم المتحدة في البلقان، منخرطة الآن في تقديم المعونة الإنسانية إلى جانب مهامها كقوات حفظ سلام. لقد أيد الأردن اتفاقيتي فيينا وواشنطن لإنشاء اتحاد فيدرالي بين المسلمين والكروات البوسنيين، كما رحب بخطة

السلام التي صاغتها دول مجموعة الاتصال، والتي أيدتها قمة الدول الصناعية السبع في نابولي. وفي مقابل موافقة المسلمين والكروات على هذه الخطة، يعد تحدي الصربيين لها سببا للشعور بخيبة أمل كبيرة.

أما عن الحالة في الخليج، فلا يمكن المغالاة في تصوير أهمية الاستقرار والأمن هناك. فينبغي مراعاة المعايير الدولية، ويجب احترام وحدة أراضي جميع الدول. وينبغي التشديد على سيادة كل دولة واستقلالها السياسي على أساس عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وتود بلادي أن تكرر إبداء قلقها العميق إزاء محنة شعب العراق حيث تتسارع أحوال المعيشة في التدهور. وفي نيتنا أن نفعل كل ما في وسعنا لرفع المعاناة عن الشعب العراقي ضمن ما تسمح به قرارات الأمم المتحدة.

إن تشويه صورة الإسلام يظل مدعاة للقلق الشديد. ويجب أن توجه هذه المنظمة اهتمامها إلى تفشي مرض الخوف من الإسلام أو كراهية المسلمين. فهذه الظاهرة تتجلى بشتى الطرق، ابتداء من الأسلوب الكلامي البحت إلى الأسلوب الجسدي الصارخ. ويستخدم دعاتها عبارات خطابية مثيرة للخواطر. إنهم يتحدثون عن حتمية المعركة الحضارية الختامية الفاصلة، ويصورون جميع المسلمين على أنهم متعصبون متطرفون. وهم يتجاهلون حقيقة أن الإسلام مفهوم ونظام رحب سمح. إن بليونا من المسلمين يعيشون الآن على كوكبنا. ومن ثم فإن الذين يدينون بالإسلام تجتمع في صفوفهم شتى أشكال الرأي السياسي، ومختلف أنماط الاجتهاد الديني، ونوعيات لا حصر لها من التجارب الإنسانية.

وتحث الأردن الدول الأعضاء على ضم جهودها لتحقيق تفهم أفضل للإسلام كدين وثقافة وحضارة. وينبغي رصد التعابير عن مشاعر معاداة المسلمين، وغير ذلك من مظاهر الخوف من الإسلام، ومكافحتها بالحملات التعليمية، والمبادلات الثقافية وما شابه ذلك من الجهود. لقد كنا ولا نزال ندعو دائما إلى حوار فيما بين الأديان كأفضل طريق لمكافحة التعصب وتلافي وضع الناس في قوالب نمطية مشوّهة للحقيقة.

منذ أكثر من عقد حتى الآن، وقفت أمام هذه الجمعية وطالبت، بالنيابة عن بلدي، بنظام دولي إنساني جديد. وقد أدى هذا إلى إنشاء اللجنة المستقلة المعنية بالقضايا الإنسانية الدولية. وتحملت اللجنة مسؤولية التحقيق في مجموعة واسعة من القضايا الإنسانية الملحة. وقد قامت بواجباتها على ما يرام، وأصدرت عدة تقارير توضح نطاق الكارثة الإنسانية العالمية الوشيكة.

قد يكون مما يرضي السامعين أن نقف أمام هذه الجمعية اليوم لنقول لها إن عملها قد أحدث فارقا ملموسا. قد يكون في هذا مدعاة للارتياح ولكنه لن يكون قولا صادقا. فلم يتكون نظام إنساني دولي جديد. ولا يزال الضعفاء ضعفاء لا حول لهم ولا قوة. ولم يسترد المجردون من كل شيء حقوقهم الأصيلة. فاليوم هناك عدد أكبر من أي وقت مضى من اللاجئين، ومن أطفال الشوارع، ومن ضحايا الصراع الأبرياء. والأدهى من هذا، أن هذه المشاكل لا تزال تواجه بأسلوب مجزأ متقطع. وكثيرا ما يقال إن المرء يجب ألا يحاول معالجة المجموعة الكبيرة من الأعراض بل أن يسعى لتقصي الأسباب الجذرية. ومن الملفت للنظر أنه يبدو في بعض الأحيان أننا بعيدون تماما عن السعي إلى تقصي الأسباب بل إن كل ما نفعله هو بذل قصارى جهدنا لتجاهل وجود الأعراض.

لقد حاولت اليوم أن أتناول الجذور. ولقد تحدثت عن الحاجة الماسة للمشاركة على كل الأصعدة. وقمت بطرح رؤيا أمام الجمعية، رؤيا لنظام عالمي يتسم بالمشاركة والاتصال وبالتسامح والثقة. وإن هذه الرؤيا هي الآن في بعض الأماكن، في طريق التحقق، أما في أماكن أخرى فإنها بعيدة كل البعد عن ذلك. إن البدائل واضحة جدا، والخيار خيارنا.

وإنني لأتعهد بتقديم دعم بلادي الكامل لهذه المنظمة، لأننا إذ نتحرك صوب القرن الواحد والعشرين وإذ تقترب منظمتنا من موعد الذكرى الخمسين لتأسيسها، يكتسي المثل الأعلى الذي أملى علينا ميثاق الأمم المتحدة أهمية اليوم تفوق أهميته في أي وقت مضى.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر ولي عهد المملكة الأردنية الهاشمية على البيان الذي ألقاه توا.

اصطحب سمو الأمير حسن بن طلال، ولي عهد المملكة الأردنية الهاشمية من المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية لاندونيسيا، سعادة السيد علي العطاس.

السيد العطاس (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، إنه ليسعدني بالغ السعادة أن أقدم إليكم، بالنيابة عن الوفد الاندونيسي أيضا، تهانينا على انتخابكم رئيسا لدورة الجمعية العامة التاسعة والأربعين. وإننا نشعر بالارتياح لأن أعمال هذه الدورة قد أنيطت بدبلوماسي مجرب ورجل دولة محنك، يمثل بلدا افريقيا شقيقا تربط اندونيسيا به أواصر تقليدية وثيقة من الصداقة والتعاون.

واسمحوا لي بأن أعرب عن تقديري العميق إلى سلفكم، سعادة السفير إنسانالي، ممثل غيانا، على توجيهه القدير لأعمالنا خلال سنة زاخرة بالأحداث العظام.

وأضم صوتي إلى الأعضاء الآخرين في الإشادة بالأمين العام على جهوده الحازمة من أجل حل مختلف حالات الصراع في جميع أنحاء العالم، وعلى مساعيه لجعل الأمم المتحدة أداة أكثر كفاءة وفاعلية لإدارة شؤون العالم في هذه الأوقات الحافلة بالتحديات.

إننا نجتمع في زمن يعمه التغيير والتبديل، وتبدو فيه المشاكل العالمية أقل استجابة للحلول السهلة، وتبدو فيه المفاهيم والنهج السابقة أقل انطباقا، والمؤسسات الحالية أقل فعالية. كما أنه زمن التناقضات والمفارقات الذي تنمو فيه الآمال المنتعشة وسط هواجس متعمقة، وتختفي الفرص الجديدة النيرة وراء تحديات لم يسبق لها مثيل في عالم يتآلف ويتجزأ في آن واحد.

والنشوة التي سادت المجتمع الدولي في نهاية الحرب الباردة بدأت تتلاشى ويحل محلها حس متزايد بعدم اليقين والقلق وتبدد الأوهام. فمع تجربة حرب الخليج التي أفاقتنا من هذه النشوة وحدوث "التطهير العرقي" البشع وتفشي أعمال العنف في يوغوسلافيا السابقة والصومال ورواندا، أصبحنا أقل يقينا بكثير من أمر الكيفية التي يمكن بها الاستجابة على خير وجه لمتطلبات وتقلبات عالم يزداد فيه الترابط بين البلدان، وتأخذ مشاكل السلم والأمن والتنمية المتزايدة التعقيد والتشابك فيه طابعا عالميا عاما. وبالتالي، فإن التحدي الأعظم الذي نواجهه هو كيف نضع معا نظاما أكثر فعالية لإدارة الشؤون العالمية لمعالجة التغييرات الهائلة التي ستبدل شكل وفحوى العلاقات الدولية في العقود المقبلة.

واذا أريد لسعينا الى تحقيق هذا الهدف الأساسي أن يحالفه النجاح، فلا شك في أنه ينبغي أن يقوم على الاعتراف بكون الأمم المتحدة درته وآليته الرئيسية فالأمم المتحدة هي المؤسسة العالمية الوحيدة المتاحة لنا اليوم، ولا بد لأي نظام للحكم العالمي، إذا اريد له أن يكون ناجعا وأن يحظى بالقبول العام لدى المجتمع العالمي كله، لا بد له أن يكون متجذرا في مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصدها وأن يكون قائما على مفاهيم المساواة في السيادة، والمصلحة والمنفعة المشتركتين، والمسؤولية المتقاسمة بشكل منصف، والالتزام المشترك بالتعاون العالمي.

وبالتالي، من الأهمية الحيوية ضمان فعالية منظمتنا وديناميتها والحفاظ عليهما. ومنذ تأسيس الأمم المتحدة قبل خمسة عقود تقريبا، تغيرت معالم العالم تماما وأصبحت المشاكل الدولية أكثر تعقيدا بكثير. فالأمم المتحدة تتحمل اليوم أعباء مسؤوليات أكبر من أي وقت مضى. ومن المفارقات أنها تنوء في نفس الوقت بعبء أزمة مالية متزايدة الحدة. وهذا الوضع المتناقض، الذي يتوقع فيه من الأمم المتحدة أن تعالج مجموعة واسعة من المشاكل بينما هي تعاني من نقص شديد من الأموال، لا يمكن استمراره دون أن تترتب عليه عواقب وخيمة بالنسبة للمجتمع العالمي.

ولا تقل عن ذلك أهمية ضرورة الحرص على أن تبقى منظومة الأمم المتحدة مخلصة للمبادئ الديمقراطية التي تأسست عليها، ومتكيفة مع واقع عصرنا. ولذلك فإننا نعتقد أن عملية اصلاح الأمم المتحدة ينبغي أن تتجاوز مجرد تحسين اجراءاتها وممارساتها، وينبغي أن تراعي، في جملة ما تراعيه، جوانب أساسية مثل تمثيل الدول الأعضاء على كافة مستويات المنظومة ومشاركتها الفعالة في عمليات صنع القرار. وينبغي للجمعية العامة أن تضطلع بدور رئيسي في تشكيل هذه العملية في نفس الوقت الذي يجري فيه ترشيد عملها بصورة مستمرة.

أما بالنسبة لمسألة زيادة عضوية مجلس الأمن، فقد شرح وفد بلادي في مناسبات سابقة مختلفة موقفه بوضوح. أن آخر استعراض لتشكيل المجلس تم قبل ثلاثة عقود تقريبا. ومنذ ذلك الحين طرأت زيادة هائلة في عدد أعضاء الأمم المتحدة، مما يجعل توسيع عضوية المجلس مسألة ملحة. وينبغي أن يراعي هذا التوسيع مبدأ التوزيع الجغرافي العادل، ومصالح وشواغل البلدان النامية، التي تشكل الأغلبية الساحقة في هذه المنظمة. وفضلا عن ذلك، يؤيد وفد بلادي الاقتراع الداعي الى زيادة عدد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، نرى أنه لا ينبغي أن يكون مبدأ التوزيع الجغرافي، على الرغم من أهميته، المعيار الوحيد لتحديد الأهلية عند اختيار الأعضاء الدائمين الجدد. فنحن نعتقد أن المعايير الموضوعية الاخرى لا تقل عنه في أهميتها: الواقع السياسي والاقتصادي والديمغرافي؛ وقدرة البلد وسجل اسهامه في النهوض بالسلم والأمن والتنمية الاقتصادية، على المستويين الاقليمي والعالمي؛ ومدى التزام الدول بتحمل المسؤوليات المترتبة على الحصول على هذا المركز. ويجب أن يظل هدفنا من هذه المساعي النهوض بالشفافية والشرعية والقابلية للمساءلة والفعالية.

وبالنسبة للميدانين الاقتصادي والاجتماعي، علاوة على التعاون الانمائي، قيل إن منظومة الأمم المتحدة تعمل بدون تنسيق وتماسك كافيين. على أننا إذ نتطرق الى هذا الشاغل لا نرى وجاهة الاقتراح الداعي الى انشاء مجلس أمن اقتصادي في هذه المرحلة. والأحرى بنا أن نعمل على تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي والسماح له بالاضطلاع بدوره الكامل كما يرتأيه ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، أعتقد أنه من المثمر أن ندعو الوزراء المسؤولين عن الأمور المالية والتخطيط الانمائي، وغيرهم من الوزراء ذوي الصلة، الى المشاركة في معالجة المسائل الانمائية الهامة أثناء انعقاد الجزء الرفيع المستوى من اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وينبغي للأمم المتحدة أيضا أن تواصل تعزيز تنسيقها مع مؤسسات بريتون وودز من أجل تحقيق المزيد من التماسك في السياسة العامة ومن أجل تعزيز التعاون الانمائي.

ومع أن نهاية الحرب الباردة قللت من خطر الحرب النووية، فإنها لم تفلح في إزالة الخطر الذي تمثله الأسلحة النووية. فلا يزال نزع السلاح النووي يمثل ضرورة ملحة وحتمية. ومن المأمول فيه في ضوء المزيد من النجاح في مجال الحد من الأسلحة وتخفيضها الذي هو مجال بالغ الأهمية، أن يتحقق عما قريب وقف النمو العددي للأسلحة النووية. ومن التطورات المشجعة التي شهدناها أخيرا التخفيض الملموس في أضخم ترسانتين نوويتين في العالم نتيجة النجاح في إبرام معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت -٢)، واستمرار التزام أغلبية الدول الحائزة للأسلحة النووية بالوقف المؤقت للتجارب النووية.

وفي هذا السياق، لا يمكن المغالاة في التأكيد على أهمية إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية كخطوة أساسية نحو نزع السلاح النووي وكإجراء عاجل لحماية البيئة. ولهذا السبب، اعطي مؤتمر نزع السلاح ولاية واضحة وصريحة بالتفاوض حول حظر شامل للتجارب النووية. ومما يدعو للأسف أن عدم توفر الإرادة السياسية اللازمة لدى بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية يؤدي الى عرقلة سير هذا العمل الحيوي. ومن الضروري بذل جهود جدية ومنسقة في مؤتمر نزع السلاح، الى جانب المساعي المتعددة الأطراف الأوسع الجارية في مؤتمر التعديل الخاص بمعاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية، وذلك من أجل ضمان التوصل، في إطار زمني محدد، الى معاهدة عالمية قابلة للتحقق الفعال منها. ونحن نعتقد أن مثل هذه المعاهدة ستكون أداة ذات مصداقية حقيقية في نظام عدم الانتشار النووي.

وسيتيح انعقاد مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار وتمديدها فرصة فريدة لإجراء تقييم واع لتنفيذها. ومما لا شك فيه أن مسألة تمديد معاهدة عدم الانتشار مرتبطة بمسائل حساسة مثل نزع السلاح النووي، ونشر المعرفة النووية للأغراض السلمية، والضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، واقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية. وبالتالي، ينبغي عدم الافراط في تبسيط القضايا التي نواجهها في العام المقبل الى مجرد اختيار بين مدة محددة أو غير محددة، أو بين تمديد مشروط أو غير مشروط، لمعاهدة عدم الانتشار. إن عمر المعاهدة سيعتمد في النهاية على حسم هذه القضايا المتعددة الجوانب، وعلى صدق الدول الحائزة للأسلحة النووية في تنفيذ التزاماتها.

إن المنظمات الإقليمية ودون الاقليمية مستمرة في تقديم المساهمات الملموسة لخدمة قضية نزع السلاح والسلم. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، عقد المحفل الإقليمي لدول جنوب شرقي آسيا في تموز/يوليه الماضي في بانكوك، معبرا عن رغبة بلدان المنطقة في كفالة بيئة سياسية وأمنية سلمية مستقرة لشعوبها. وهو محفل فريد من نوعه لأنه لم يؤسس استجابة لأزمة من الأزمات، بل ممارسة للدبلوماسية الوقائية من أجل معالجة التغيير الاستراتيجي على نحو يتيح قيام علاقة مستقرة فيما بين الدول الكبرى كذلك فيما بين الدول الاقليمية، وذلك بشكل تدريجي وسلمي على مدى العقد التالي. وفي نفس الوقت يكثف محفل دول جنوب شرقي آسيا جهوده لتحقيق مخططه الرامي الى اقامة منطقة سلم وحرية وحياد، تتضمن كعنصر من عناصرها منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا. وسيكون تحقيق هذا المخطط خطوة رئيسية نحو إقرار السلم في المنطقة، ومساهمة اقليمية هامة في سبيل نزع السلاح العالمي ومنع الانتشار.

وعلى الرغم من أن منطقة آسيا والمحيط الهادئ تتمتع الآن بالسلم النسبي، فإنها لا تخلو من التوتر والقلق من احتمال حدوث الصراعات. فمن بين المشاكل الفعلية والمحتملة التي يتعين على المنطقة أن تواجهها، استمرار المنازعات فيما بين الدول، ولا سيما المنازعات على الأراضي، وادعاءات السيادة المتداخلة التي يمكن ان تستفحل اذا لم تتم السيطرة بشكل فعال على احتمالات تحولها الى صراعات. ومن أجل هذا، أكد محفل جنوب شرقي آسيا في إعلان مانيلا عام ١٩٩٢، أنه ينبغي أن تكون معاهدة الصداقة والتعاون المعقودة في إطار المحفل، أساسا لإقرار مدونة للسلوك الدولي في المنطقة، وبذلك نادى بالتسوية السلمية للمنازعات، وبعدم استخدام القوة. والاستجابة الطيبة من جانب الدول الكبرى وبلدان المنطقة لقيام المعاهدة بدور مدونة السلوك هذه، تلك الاستجابة التي تجلت في أول اجتماع للمحفل الاقليمي لدول جنوب شرقي آسيا، إنما تؤكد ضرورة تعزيز جهود التعاون بين البلدان التي لها ادعاءات متداخلة بالسيادة في منطقة بحر الصين الجنوبي، ضمانا للتنمية السلمية للمنطقة.

وفيما يتعلق بالمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية، فإن الاتفاق الذي أمكن التوصل اليه في آب/اغسطس الماضي بين حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، كان خطوة كبرى نحو إيجاد حل لهذه المشكلة. ونحن ما زلنا نؤمن بأن هذه المسألة المعقدة لا يمكن حلها إلا من خلال ممارسة ضبط النفس، ومن خلال الحوار المستمر والتفاوض الصادق.

وفي الشرق الأوسط، تواصل عملية السلم اكتساب الزخم، وتبشر ببدء عهد جديد. فلقد تلا توقيع إعلان المبادئ التاريخي بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة اسرائيل منذ أكثر من عام، الاتفاق الموقع في القاهرة في أذار/مارس الماضي، والذي بين طرائق الانتقال الى الحكم الذاتي الفلسطيني في قطاع غزة وأريحا، ومهد بذلك الطريق أمام العودة الظافرة للرئيس ياسر عرفات الى هاتين المنطقتين. ثم حدث إنجاز آخر يتمثل في توقيع إعلان واشنطن بين الأردن وإسرائيل، الذي أنهى الحرب بينهما وفتح الطريق أمام إبرام معاهدة سلم شاملة.

ولئن كان وفد بلادي يرحب بهذه التطورات الايجابية، فإننا ندرك تمام الادراك التحديات الرهيبة التي لا تزال تنتظرنا على الطريق. ويتعين الآن توسيع نطاق الحكم الذاتي الفلسطيني ليشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للحياة الوطنية، كما ينبغي توسيع نطاق الحكم الذاتي الفلسطيني ليشمل جميع الأراضي الفلسطينية. وفضلا عن هذا، فعلى المجتمع الدولي أن يعجل بالمساعدة التي وعد بتقديمها للسلطة الفلسطينية في سبيل إعادة بناء الهياكل الأساسية اللازمة. ومن الحقائق الغنية عن البيان، أن التقدم المحرز في المسارات الاخرى للمفاوضات العربية - الاسرائيلية شرط ضروري لإجراء تسوية شاملة لمسألة الشرق الأوسط على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣) و٤٢٥ (١٩٧٨). والضمان النهائي للسلم إنما هو انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي المحتلة، بما في ذلك مرتفعات الجولان السورية وجنوب لبنان.

وفي البوسنة والهرسك، استمرت دون نقصان الفظائع، وأعمال قتل المدنيين التي لا مبرر لها ومحاولات "التطهير العرقي" التي يقوم بها الصرب البوسنيون. إن مطالبات الحكومة البوسنية بالتدخل الدولي الفعال، أو على الأقل برفع الحظر على الأسلحة ذلك الحظر المبني على فهم خاطئ للأمور، مطالبات لم تلق آذانا صاغية. إن الوحشية التي يتسم بها اصراع

ليست لها سوى سوابق تاريخية قليلة، وأن عدم اتخاذ المجتمع الدولي نهجا قاطعا في معالجة الموضوع قد أسهم في استمرار هذا الصراع، وفي قيام خطر اتساع مداه. وإن الصرب البوسنيين برفضهم لخطة السلم الأخيرة المقترحة من جانب فريق الاتصال، قد سددوا ضربة خطيرة للجهود الدولية المبذولة لوضع حد لهذا الصراع.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بيريز بايون (اوروغواي)

ولا يمكن لهذه المذبحة أن تستمر. وعلى مجلس الأمن أن يعلن دون لبس، عدم انطباق القرار ٧١٣ (١٩٩١) فيما يتعلق بحظر تقديم السلاح للبوسنة والهرسك. وفضلا عن هذا، وإزاء تمادي الصرب البوسنيين في عنادهم، يتعين على مجلس الأمن اتخاذ تدابير قوية ومصممة، من أجل ضمان تحقيق خطة السلم. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن ينظر المجتمع الدولي في إقامة آلية للتفاوض، بما في ذلك عقد مؤتمر دولي له هيكل ملائم لمعالجة جوانب الصراع الأوسع نطاقا، داخل وحول يوغوسلافيا السابقة، بحيث يسفر في النهاية عن حل شامل يمكن الناس في تلك المنطقة من الحياة الآمنة في سلم، متحررين من العدوان والسيطرة والتدخل الخارجي.

وفي مستهل العام الحالي، وضع شعب جنوب أفريقيا، أخيرا، نهاية لسياسة الفصل العنصري، من خلال إجراء أول انتخابات غير عرقية، وإقامة أول حكومة منتخبة بطريقة ديمقراطية برئاسة الرئيس نلسون مانديلا. ولقد رحبنا جميعنا وابتهجنا بهذا الحدث التاريخي، وباستئناف جنوب افريقيا مكانتها التي هي جديرة بها في مجتمع الأمم. وتتطلع اندونيسيا الى تنمية تعاون وثيق مفيد للجانبين مع حكومة جنوب أفريقيا الجديدة وشعبها.

وفي مكان آخر في افريقيا، شعرنا بألم عميق ونحن نشهد في رواندا اندلاع أحداث العنف التي أسفرت عن رحيل اللاجئين الى البلدان المجاورة، وتسببت في وقوع أزمة انسانية لها أبعاد الكارثة. وبانتهاء القتال وإراقة الدماء، وقيام الحكومة الجديدة في كيغالي، نتعشم أن تستأنف الأطراف المعنية عملية المصالحة الوطنية المستندة الى اتفاق أروشا، الذي يقدم إطارا مناسبا لتحقيق هذه الغرض.

ولا تزال الحالة في الصومال تتسم بتكرار اندلاع أعمال العنف وتدهور الحالة الأمنية. ونحن على اقتناع بأن الطريق الوحيد لايجاد تسوية للصراع الأهلي في تلك البلاد، هو إجراء حوار متواصل بين جميع الأطراف برعاية الأمم المتحدة ومنظمة الحدة الأفريقية. وفي هذا الصدد، نتعشم أن يعقد في وقت مبكر مؤتمر المصالحة الوطنية، وفقا للإعلان الذي أصدره في أذار/مارس الماضي زعماء الصومال.

إن دخول اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، حيز النفاذ في الشهر المقبل يمثل ذروة الجهود التي بدأت منذ أكثر من عقدين لايجاد نظام جديد للبحار. وهذه الاتفاقية التي صادقت عليها اندونيسيا في عام ١٩٨٥، ستكون إسهاما مهما في سبيل تعزيز الاستخدامات السلمية للبحار، وفي ضمان الاستفادة العادلة منها.

وإنني أتفق مع تقرير الأمين العام المعنون "خطة للتنمية" (A/48/935) حيث يشير الى الاقتصاد باعتباره آلة التقدم والتنمية بوجه عام وإذا كان لي أن امضي شوطا أبعد في استخدام هذا التشبيه قد يصح لي أن أقول إن مثل الاقتصاد العالمي في الوقت الحاضر كمثل الآلة المعطلة التي توقفت عن العمل، ولكنها بدأت تستعيد حركتها من جديد. لقد عطلها اختلال التوازن وانعدام المساواة اللذان شوها جزءا من أهم أجزائها، ألا وهو العلاقة بين الاقتصادات المتقدمة النمو والاقتصادات النامية. ولقد تعطلت في ظل انكماش طويل مدمر، ولكنها تظهر في الآونة الأخيرة بوادر استرداد النشاط.

بيد أن الاحصائيات الاجمالية للنمو الاقتصادي العالمي كثيرا ما تخفي حقائق بقدر ما تظهر حقائق. فالاقتصاد العالمي، كما ذكرت بحق دراسة الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ١٩٩٤، ظل بمثابة فسيفساء متشابكة تنطوي على مفارقات حادة، فمعظم البلدان النامية يظهر في أكثر الأحيان ضعفا بالغا وتعرضا للأذى بسرعة فيعجز عن المنافسة بنجاح في السوق العالمية، ويتعرض لمزيد من التهميش والتدهور الى درجة الفقر المدقع. ولذلك، نقول، إنه الى جانب ضرورة النهوض بالنمو الاقتصادي العالمي غير التضخمي، يظل من المحتم العمل على وجه الاستعجال على استئصال الفقر والاسراع بالتنمية الاجتماعية - الاقتصادية للبلدان النامية على اساس متواصل ومستدام.

وإذا أريد لمحرك التقدم والتنمية العالمية أن يحمل البشرية الى مستقبل أفضل في القرن المقبل، فيجب أن تصبح العلاقة بين أجزائه أكثر توازنا وتوافقا وأن يكون أداؤه أكثر فعالية وكفاءة. وما من بديل أمامنا سوى اقامة شراكة جديدة للتنمية تشمل جميع البلدان النامية منها والمتقدمة النمو. ولذلك، يعد من الأمور ذات الأهمية الحاسمة التي يتم التنفيذ الكامل لقرار الجمعية العامة ١٦٥/٤٨ المعنون "تجديد الحوار بشأن ترسيخ التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة". وبصدور هذا القرار، اعترف المجتمع الدولي بأنه لا غناء عن مبادىء التكافل الحقيقي والمصلحة والمنفعة المتبادلة والمسؤولية على نحو منصف وذلك بروح جديدة من الشراكة العالمية.

وقد أصبح التعاون بين الجنوب والجنوب، كملازم لهذه الشراكة بين الشمال والجنوب أمرا ملحا بدرجة أكبر أيضا، لأن البلدان النامية مدعوة لتحمل نصيب متزايد من المسؤولية عن النمو العالمي والتنمية. ونحن نتطلع الى تقرير الأمين العام عن هذه المسألة كما نتطلع الى المداولات التي ستفضي الى اعتماد "خطة للتنمية".

وطبقا لما دعا إليه الكثيرون خلال جلسات الاستماع العالمية بشأن التنمية في حزيران/يونيه من هذا العام، وكذلك اجتماع الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ينبغي أن تكون الخطة عملية التوجه وأن تمثل إطارا للسياسة والأولويات العامة لنهج متوازن وشامل في معالجة التنمية. وينبغي أن تكون معبرة عن الاعتراف والقبول العام للأمم المتحدة بوصفها المنظمة الوحيدة القادرة على معالجة قضايا التنمية فضلا عن قضايا السلم والأمن. وسيكون من الضروري أيضا تنظيم وكالات وهيئات وبرامج الأمم المتحدة بطريقة تمكنها من تنفيذ الخطة بطريقة فعالة وكفؤة ومنسقة دون أن يترتب على ذلك بالضرورة انشاء هيئة جديدة لهذا الغرض. ومن الواضح أنه لابد من توليد الارادة السياسية اللازمة لدعم الخطة. إننا نتطلع الى أن تصبح "خطة للتنمية" مكملا ملائما لـ "خطة للسلام".

ومن أهم التطورات الأخيرة في المجال الاقتصادي الدولي، اكمال جولة أوروغواي بتوقيع الوثيقة الختامية في مراكش والاتفاق على اقامة منظمة التجارة العالمية. هذا وقد قبلت اندونيسيا والبلدان النامية الأخرى حزمة التدابير التي أسفرت عنها جولة أوروغواي، على الرغم مما تنطوي عليه من التزامات ثقيلة وتحديات، وذلك توقعا منها لنشوء فرص كبيرة في الغد القريب. لزيادة الوصول الى الأسواق بل لنمو الاقتصاد والرخاء العالميين.

وهي تتوقع كذلك أن توفر حزمة التدابير التي أسفرت عنها جولة أوروغواي ضمانا طال السعي إليه بقيام نظام للتجارة المتعددة الأطراف تحكمه القواعد ويكون غير تمييزي ومتحررا من الاجراءات التعسفية والعمل الانفرادي. ومع ذلك، يجب أن نعترف بأننا نخشى أن تكون عملية تنفيذ الوثيقة الختامية عملية بطيئة ومتطاولة. ولو حدث ذلك لأبطل الكثير من مقصدها الأصلي ولجردها من أثرها الايجابي مثلما حدث، للأسف، لجولة طوكيو. ثم إن محاولات الاثقال على برنامج عمل منظمة التجارة العالمية بتحميله مرام اجتماعية إنما هي في رأينا حمائية مقنعة بغلاف رقيق، الى حمائية تتجه الى الغاء الميزات النسبية القليلة الباقية للبلدان النامية، ولهذا السبب نرى بقوة وجوب عدم ربط عملية التصديق على اتفاقات جولة أوروغواي وتنفيذها بمسائل جديدة ليست لها صلة تذكر أو هي لا تتصل بتاتا باقامة نظام تجاري دولي جديد. والدول جميعا مدعوة الى حشد اراداتها السياسية وقبول تحولات لا مفر منها في مجال الميزات النسبية دون نقل عبء التكيف الى الاقتصادات الأضعف.

ولو أن العلاقات بين البلدان المتقدمة النمو والنامية كانت أكثر عدالة، لتجنبنا اليوم مواجهة مشكلة ترنح البلدان النامية تحت عبء الديون الخارجية. وفي حين تحسنت، بلا ريب، مؤشرات الديون الاجمالية وذلك أساسا كاستجابة لمختلف تدابير تخفيف الديون بصفة أساسية، فإن أزمة الدين الخارجي لا تزال مستحكمة خاصة في أقل البلدان نموا حيث تدهورت معدلات المديونية تدهورا ملحوظا وحيث تواصل هذه الديون عرقلة احتمالات النمو الاقتصادي والتنمية. ولا يمكن ضمان إيجاد حل دائم لمسألة الديون المزمنة الا عن طريق استراتيجية ذات توجه إنمائي توضع في إطار تقاسم المسؤولية والشراكة الحقيقية. فبدلا من التحيز لرأي واحد في تحديد أسباب الديون الخارجية يصبح من الضروري ضرورة ملحة أن تتبع جميع الأطراف المعنية نهجا منسقا.

وقد أعطت أندونيسيا، بوصفها رئيسة لحركة عدم الانحياز، أعلى أولوية لحل هذه الأزمة. واتخذ الرئيس سوهارتو زمام المبادرة بإرساله الى رئيس مجموعة السبعة عشية انعقاد قمتهم في طوكيو بالعام الماضي، رسالة بشأن ديون البلدان النامية، يدعو فيها مجموعة السبعة الى الدخول في حوار حول هذه القضية. والأمر المشجع لنا هو استجابة مجموعة السبعة بطريقة ايجابية لدعوة حركة عدم الانحياز في هذا الصدد وذلك في طوكيو ثم مرة أخرى في نابولي في تموز/يوليه الماضي حيث حثت المجموعة، في جملة أمور، نادي باريس على أن يتابع جهوده لتحسين المعاملة التي تحصل عليها في مجال الدين البلدان الأفقر والأكثر مديونية، وعلى أن يخفض حيث يكون ذلك مناسبا رصيد الدين فضلا عن زيادة منح الشروط التساهلية للبلدان التي تواجه مصاعب خاصة. وبالإضافة الى ذلك، استضافت اندونيسيا أيضا اجتماعا وزاريا لبلدان عدم الانحياز بشأن الديون والتنمية، بما في ذلك أقل البلدان نموا وأشدها مديونية. ودعا الاجتماع المجتمع الدولي، وخاصة المانحين والمؤسسات المالية الدولية الى القيام، في جملة أمور، باعتماد بمجموعة موحدة المبادئ بصدد مفاوضات الدين المقبلة، تتضمن ترتيبا قاطعا لتسوية جميع الديون المعلقة دفعة واحدة ولتطبيق تخفيض الديون على جميع فئات الديون، بما في ذلك الديون المتعددة الأطراف. وقد قدم تقرير عن هذا الاجتماع الى الأمين العام لإمكان طرحه للنظر فيه أثناء هذه الدورة للجمعية العامة.

واندونيسيا لإيمانها الراسخ بحق الشعوب في التنمية بما فيها التنمية الاجتماعية ملتزمة التزاما قويا بالمشاركة النشطة في القمة العالمية للتنمية الاجتماعية. كما أن المؤتمر العالمي للمرأة الذي سيعقد في سنة ١٩٩٥ يستحق بدوره المساندة الكاملة من جانب المجتمع الدولي. واندونيسيا ملتزمة بالعمل على تبني هذا المؤتمر اعلانا ينادي بتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة من الوجهة الفعلية فضلا عن الوجهة القانونية وبادراج الاهتمامات الخاصة بالنهوض بوضع المرأة في عملية التنمية المستدامة، وكذلك بالعمل على اعتماد المؤتمر برنامج عمل محدد لتحقيق هذه الأهداف.

وفي الوقت الذي نعد فيه أنفسنا للاحتفال في العام المقبل بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء المنظمة، نشعر، على الرغم من خيبة الآمال التي عقدناها على انتهاء الحرب الباردة، بأننا على وشك فتح نافذة على مستقبل لا ينتمي، حقا، لدول الشمال أو الجنوب، للشرق أو الغرب، وإنما للبشرية دون تفرقة. وربما كان بلوغ الحكمة عملية تأتي دائما بالتدريج. فقد بدأنا بادراك أن الجنس البشري لا يمكنه البقاء وهو في حالة حرب باردة ضد نفسه، وبأن مشاكلنا ذات طابع عالمي وشامل، وبالتالي أن الحلول الفعالة لهذه المشاكل لا تقبل التجزئة وأنها لابد أن تكون شاملة ومن ثم يتحتم أن تنفذ عن طريق شراكة عالمية.

وينبغي لنا أن ندرك أنه بدون هذه الشراكة فلن تتحقق آمالنا المشرقة. وإذ نعمل لاستكمال "خطة للتنمية" كيما تضاهي "خطة للسلام"، فإننا نعمل في الواقع على إبراز التفاصيل الدقيقة لرؤيتنا المشتركة لعالم أفضل وأكثر توحدا. ويقال أن المستقبل ينتمي لمن يملكون رؤية واضحة له. وقد يكون ذلك صحيحا ولكن شريطة أن نكون أوفياء لهذه الرؤية، وأن نثابر في السعي من أجلها، فنثبت بذلك أننا جديرون بها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية جورجيا، سعادة السيد الكسندر تشيكفايدز.

السيد تشيكفايدز (جورجيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبدأ الحديث بتوجيه تهانيي الى السيد أمارا إيسي على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين. وإن ذلك يعد اعترافا لائقا بخبرته الجمة، علاوة على كونه ثناء على مكانة بلاده العالية في المجتمع الدولي.

وأود أيضا أن أتقدم الى الأمين العام بطرس بطرس غالي بالتحية وبكلمات إمتنان خاصة لما أولاه من اهتمام وعناية لمشاكل بلدي، ولتفانية الصادق في خدمة قضية كفالة عالم أكثر أمنا ورشادا للأجيال المقبلة. إن شعب جورجيا يتطلع برجاء كبير الى زيارته الرسمية المقبلة لجورجيا.

وبادئ ذي بدء، أود أن أنقل الى الجمعية العامة تحيات رئيس دولة ورئيس برلمان جمهورية جورجيا السيد إدوارد شفرنادزه، وأفضل تمنياته لهما بالنجاح في عملهما.

لقد مر ما يزيد عن السنتين تقريبا منذ ذلك اليوم الذي كان لي فيه شرف إعلان انضمام بلدي الى الأمم المتحدة باعتبارها العضو التاسع والسبعين بعد المائة ومخاطبة الجمعية العامة من فوق هذه المنصة. لقد كانت تلك لحظة فرح واحتفال لدى أمتي.

وقد وقعت أحداث كثيرة خلال هاتين السنتين، ومن المؤكد أنها أحداث لا تدعو قطعا الى الابتهاج أو الرضا عن الذات.

فبلادي لم تشرع إلا مؤخرا في رحلتها الشاقة، رحلة بناء مجتمع ديمقراطي. وهي تواجه العديد من المشاكل الداخلية، والخارجية كذلك، فيما تبذله من جهود. ورغما عن الانتخابات النزيهة والديمقراطية وتشكيل الهياكل الحكومية، لا تزال بلادي ترزح تحت أزمة اقتصادية وسياسية عميقة.

وقد مد المجتمع الدولي يد العون الى جورجيا، وأود الاعراب عن تقديرنا وامتنانا لحكومات الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الروسي، وألمانيا وغيرها من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وتركيا، وذلك على سبيل المثال لا الحصر، علاوة على الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، على ما قدمته، من مساعدة لا تقدر بثمن الى بلادي في وقت الشدة.

ومما لا مراء فيه أن قدرا كبيرا من المشاكل التي تواجهها جورجيا، وكل الدول التي لم تسترد الاستقلال وتعود إلى طريق التطور الطبيعي إلا منذ فترة وجيزة، مشاكل لها جذورها الداخلية ويجب أن يكون التصدي لها آتيا أولا وقبل كل شيء من جانب تلك البلدان ذاتها. ولكن دعونا ننحى البعد الداخلي جانبا في اللحظة الراهنة ونركز على البيئة الدولية التي تشكل تلك الدول، علاوة على جميع الدول الأخرى، جزءا منها.

فمع أفول الحرب الباردة مر العالم بتغييرات عميقة. فلقد تراجعت مخاطر وقوع كارثة نووية شاملة، وأصبح العالم بذلك مكانا أقل خطورة، إلا أنه أصبح في الوقت نفسه أقل استقرارا وقلت إمكانية التنبؤ بمجرى الأمور فيه. وتغيرت أيضا العلاقة ما بين الدول والقطاعات الأخرى على الساحة الدولية.

إن نظام العلاقات الدولية الذي أقيم بعد الحرب كان مصمما ليتناسب مع حقائق ذلك العصر الاقتصادية والسياسية والعقائدية والجغرافية وغيرها. وكان من بين هذه الحقائق ذلك الادراك العميق لكون النظام الشمولي الذي كان قائما على المذهب الفاشي قد دحر. ومن ثم فإن النظام الثنائي الأقطاب الذي أعقب الحرب، رغما عن مثالبه الرئيسية، كان يستجيب بصفة عامة لمطالب العصر ويضمن الأمن والاستقرار نوعا ما في كوكبنا.

وقد شهد جيلنا سقوط نظام شمولي آخر بانهيار العقيدة الشيوعية وأتباعها. وقد أسفر ذلك عن تغييرات عميقة في طابع العلاقات الدولية. والأزمنة تملي مطالب مختلفة، ويواجه المجتمع الدولي حاليا تحديات مختلفة. بيد أن هذه النهاية التي أختتم بها عصر بأكمله من تاريخ البشرية لم تتبعها اقامة نظام جديد للعلاقات الدولية يستجيب لحقائق العالم المعاصر، على غرار ما حدث منذ ٥٠ سنة مضت. فالمؤسسات السياسية الدولية، فضلا عن دوائر الفكر السياسي عموما، قد وجدت نفسها غير مهيأة بعد للتغييرات، وهي لا تزال تطبق تدابير نسد بها الثغرة بصورة مؤقتة حتى يومنا هذا.

ويبدو أن الزعماء السياسيين الحاليين لم يقدروا جوهر هذه التغييرات وأهميتها التقدير الكافي، ومن هنا جاء العجز عن التصدي للمشاكل الحالية أو لتحديات عالم ما بعد المجابهة. فالعلاقات الدولية بحاجة الى تكييفها مع الظروف المتغيرة، سواء من حيث بنيتها التحتية أو مبادئها أو أدواتها أو إطارها الفكري.

وفي هذا يكمن البعد الخارجي للمشاكل التي تواجهها الدول المستقلة الناشئة حديثا، بما فيها بلادي. إنها تقوم بخطواتها الأولى غير الواثقة على الطريق المفضي الى مجتمع ديمقراطي، وهو طريق طويل وصعب في عالم لا يزال يشعر بالدوار من جراء طبيعة التغييرات، ولا يدرك مدى الورطة التي تواجهها تلك الدول ولا المصلحة التي تعود عليه من وجودها ومن تنميتها على نحو مستقر.

ومن أسف أنه يمكن وصف كثير من هذه الدول، ومن بينها دولتي، بأنها "مواقع ساخنة": إنها الجراح التي لم تندمل بعد في جسد كوكبنا. وتصرخ هذه الجراح المفتوحة طلبا لجراحة جذرية في حين أن أنشطة حفظ السلم التي يقوم بها المجتمع الدولي تميل،

رغما عن أفضل مساعيه، الى أن تماثل، في بعض الحالات، المعالجة الحذرة بالأدوية المعتادة.

وربما لا يحق لي، كوزير لخارجية جورجيا، أن أشكو من نواقص الأمم المتحدة فيما يتعلق بأنشطة حفظ السلم. إذ أولت المنظمة ككل، ومجلس أمنها، والأمين العام بطرس بطرس غالي ومبعوثه الخاص السفير السويسري برونر، قدرا كبيرا من العناية لمشاكل بلدي المعذب. فقد اعتمد مجلس الأمن بشأن قضية منطقة أبخازيا التابعة لجورجيا وحدها، تسع قرارات، وأوفدت بعثات عديدة ومددت ولاية بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في جورجيا. ومن أسف أنه ثبت أن ذلك كله غير كاف. إن القرارات الواضحة والاجراءات الجريئة والآتية في حينها هي ما تتوقعه شعوب العالم من الأمم المتحدة والدول الأعضاء التي تشكل المنظمة.

وفي هذا الصدد، أود أن أشير الى أن حكومة جورجيا قد وجدت الزيارة التي قامت بها الى جورجيا مؤخرا الممثلة الدائمة للولايات المتحدة في الأمم المتحدة السفيرة مادلين ألبريت زيارة مفيدة وآتية في وقتها المناسب تماما. وهذه الزيارة إنما تدلل كذلك على الاهتمام الذي يوليه الرئيس كلنتون للأحداث في جورجيا.

ولئن كنت لا أود أن أطيل أكثر من اللازم في الحديث عن "المواقع الساخنة". فإن ورطة بلادي لا تسمح لي بأن أتجاهل هذه المشكلة كلية. ونحن نكره تصور أن ثمة تجربة أخرى تجري الآن في جورجيا، تجربة قد يكون لنتيجتها أثر مباشر على أمن أمم أخرى وسيادتها.

ومن الصعب وصف أحاسيس الإحباط - بل وفي بعض الأحيان التبلد - التي تشعر بها جورجيا بصدد قدرة المجتمع الدولي على النهوض بتسوية سلمية للصراع في أبخازيا.

لقد أدت هذه المشاعر إلى خلق حالة سياسية خطرة ومتفجرة على الصعيد المحلي. أدان موجة من السخط تثور الآن في البرلمان وفي أوساط الشعب إزاء العجز عن حسم هذا الصراع - بالرغم من مضي أكثر من سنة على بدء السعي إلى ذلك - العجز عن تمكين حوالي ٣٠٠ ألف من المشردين الذين أفلتوا من الإبادة الجسدية من العودة إلى ديارهم واستئناف حياتهم.

ويكمن لب الصراع في أبخازيا في محاولة القوى الإنفصالية العدوانية المعززة بدعم خارجي أن تنتزع جزءا من أراضي دولة ذات سيادة وأن تقيم في ذلك الجزء من جورجيا، ديكتاتورية محلية تقوم على الكراهية العرقية والتعصب والتمييز.

وقد ناشدنا الأمم المتحدة أن تستجيب لرغبتنا في تسوية الصراع بالوسائل السلمية عن طريق عملية تضطلع بها هي لحفظ السلام. لكن آمالنا لم تتحقق إلا جزئيا. فبرغم صدور حوالي عشرة قرارات عن مجلس الأمن، لم تتوافر لدى الدول الأعضاء لا الموارد المالية ولا الكتائب العسكرية ولا الإرادة السياسية اللازمة للأمر ببدء عملية لحفظ السلام في جورجيا.

واقتناعا من حكومة جورجيا بامكانية التوصل إلى حل عادل تحت رعاية الأمم المتحدة، راحت طوال ذلك الوقت تتفاوض بحسن نية مع الانفصاليين برعاية الممثل الخاص للأمين العام، وبمشاركة الاتحاد الروسي كميسر، ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا كمراقب. ونتيجة لذلك، تم توقيع عدد من الاتفاقات التي تستهدف تشجيع عودة المشردين إلى ديارهم وتسوية الصراع.

لكن الذكرى المؤلمة التي تركتها سلسلة من الوعود التي نقضت والتعهدات التي لم يتم الوفاء بها من جانب الانفصاليين تؤكد مدى سذاجة توقع إظهار نظام يمارس عمليات "التطهير العرقي" والإبادة الجماعية ضد سكان جورجيا لحسن استعداده للتسوية. فمن المؤكد أن الانفصاليين الأبخازيين إنما يسوقون أعذارا واهية لمواصلة تجاهل التزاماتهم القائمة بموجب الاتفاقات التي تم توقيعها فعلا.

وبعد أن تبدد أملها في إبقاء عملية للأمم المتحدة لحفظ السلم في أبخازيا، عمدت حكومة جمهورية جورجيا إلى توجيه نداء مماثل لرؤساء الدول الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة جرى التوصل إلى قرار في هذا الصدد وثم وزع قوة لحفظ السلام تابعة للكومنولث في منطقة الصراع. ولئن كان وجودها مفيدا وباعثا على الأمل في إيجاد تسوية، فإننا نرى أنه يجدر بها أن تكون أكثر نشاطا وأن تمضي قدما إلى

أبعد من حدود مرحلة فض الاشتباك بين أطراف الصراع.

إن الصراع في أبخازيا لا يشكل مشكلة لجورجيا وحدها. وصدقوني أنني لا أقول هذا من أجل التخلص من مشاكلنا والالقاء بها على كاهل سوانا، فهذا الصراع له آثار مباشرة وخطرة على العالم بأسره. كما أن هناك أسبابا ملحة تستوجب أن يهتم العالم بإيجاد حل لهذه المشكلة.

ففي المقام الأول، نعتقد أن المجتمع الدولي لا يستطيع ببساطة أن يقف موقف المتفرج في حين تُبذل محاولة صارخة ضد سيادة دولة عضو وسلامتها الإقليمية، وفي حين يتعرض السلم والاستقرار للخطر. فالسماح للانفصالية بتحقيق أهدافها في بلد ما من شأنه أن يضع سابقة يمكن أن تبدأ سلسلة من ردود الفعل في مختلف أرجاء العالم. وكم منا نحن الممثلين هنا يمكن أن يقول بأمانة ان بلده وشعبه محصنان من هذا الخطر؟

وأخيرا، فالقوقاز هي احدى مناطق العالم التي لها أهمية سياسية - جغرافية ولها أثرها على استقرار مناطق كبيرة من كوكبنا. والقوقاز واحدة من مفارق الطرق القليلة في العالم حيث يلتقي الشمال والجنوب والشرق والغرب، وتتقابل قارات وثقافات ومصالح واستراتيجيات. فإذا لم تتسن صيانة السلم والاستقرار في القوقاز فلن يمكن صيانتهما في أي مكان آخر.

وفي هذا الصدد، من المفجع أن أقرب جيراننا، أي أرمينيا وأذربيجان، لم تتمكنا من حسم خلافاتهما طوال سنوات عديدة. وهذا الصراع بدوره يمزق نسيج القوقاز ويزيد عدم الاستقرار في المنطقة زيادة كبيرة، فضلا عما يسببه من بؤس لمئات الآلاف من البشر.

ويتمثل موقف حكومة بلادي الراسخ في أن الصراع في أبخازيا يمكن، بل ينبغي، حسمه بالوسائل السلمية. وهو يتطلب بذل الكثير من الجهود وممارسة الحنكة السياسية البالغة والالتزام من جانب جميع الأطراف.

ويتعين على حكومة جورجيا أن تتوخى الحرص البالغ في صياغة هيكل حديث وعملي ومنصف لسكانها المتنوعين عرقيا وثقافيا تنوعا كان على مر القرون باعثا على المودة والاستقرار والاعتزاز ولم يكن أبدا مصدرا للتوتر أو الكراهية. والأهم من ذلك، أنه يتعين على الحكومة إيجاد أساس اقتصادي متين لشعبها، أساس يحول دون أن تأخذ الصعوبات الاقتصادية طابعا سياسيا وعرقيا.

وجورجيا لن تقبل فقدان أي جزء من أراضيها. ليس فقط لأن أراضيها ليست شاسعة، لكن أيضا لأن ما هو في حوزتها هو بلا مراء ملك خالص لهـــا بكل شبر منه. وعلى قادة الانفصاليين الابخازيين أن يدركوا هذا. وعليهم أيضا أن يلتمسوا في أنفسهم من الإرادة والشجاعة السياسيتين، والمرونة والبصيرة، ما يلزم للتفاوض بحسن نية والتوصل إلى تسوية تكون عادلة ودائمة، حتى يتسنى لأبناء الأجيال القادمة في جورجيا وأبخازيا أن ينسوا هذه الصفحة المظلمة من حياة آبائهم وأن يواصلوا السير في ظلال المودة والسلم ومن حيث انتهى أجدادهم.

والاتحاد الروسي مشارك نشط في العملية الرامية إلى إيجاد حل سلمي للصراع في أبخازيا وقد اضطلع بمسؤولية كبيرة فيما يتعلق بعملية السلم هذه. ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأنه بالرغم من مشاعر بعض المجموعات السياسية، فإن الاتحاد الروسي بوصفه دولة كبرى والرئيس يلتسين، بوصفه زعيما لهذه الأمة، يود بحق أن يرى قيام جورجيا قوية ومستقرة وذات سيادة ومتحدة وصديقة على حدوده الجنوبية. وأي اعتبارات خلاف ذلك إنما تتنافى مع المنطق. ونحن ممتنون للرئيس يلتسين لأنه في خطابه أمام هذه الجمعية منذ بضعة أيام ألمـــح إلـــى هـذا عندما قال إن علاقات روسيا مـــع الدول الأخرى الأعضـــاء فـــي كومنولث الدول المستقلة تقوم على أساس حسن النية والمصلحة المتبادلة. وقصارى القول، أن الوقت قد حان لنفكر لا في أخطاء الماضي وإنما في امكانيات المستقبل.

لم تنضم جورجيا إلى مجتمع الأمم كعضو كامل العضوية إلا منذ وقت قريب جدا. ومع ذلك، فإن هذه الفترة كانت بالنسبة لنا فترة زاخرة بالأحداث والانفعالات. ونحن نشعر أن علينا التزاما بتقاسم خبرتنا وأفكارنا في عدد من المجالات اعتقادا منا بأننا

يمكن أن نسهم بذلك في فعالية جهودنا الجماعية في المستقبل.

إننا نعيش في عصر يسوده الاضطراب ونشهد تغيرات سريعة لا يمكن التنبؤ بها في العالم. ومن الأهمية القصوى أن يعمل الفكر السياسي المعاصر على مواءمة المؤسسات الدولية القائمة مع الحقائق السياسية الدولية الراهنة. ويبدو أنه يتعين حتى على الأمم المتحدة بوصفها هيئة تمثيلية، أن تقوم بإجراء بعض التغيرات في هيكلها، وذلك كيما تستمر في صدارة الأحداث وتضطلع بدورها كبرلمان للإنسانية في هذا الوضع الجديد.

إن الاصلاحات التي توشك المنظمة على القيام بها، بإملاء من مقتضيات الزمن، وجهود الأمين العام لتنفيذها وموافقة غالبية الدول الأعضاء عليها، لدليل على أن الوقت قد حان لافتتاح عصر جديد في العلاقات الدولية.

إن عدد الدول الأعضاء زاد على الضعف منذ إنشاء الأمم المتحدة. ونحن نؤيد تأييدا كاملا الاقتراح القاضي بالتعبير عن هذه التغيرات عن طريق زيادة العدد الذي يتألف منه مجلس الأمن إلى ٢١، ونعتقد أن ترشيح ألمانيا واليابان للانضمام كعضوين جديدين دائمين إلى مجلس الأمن الموسع هو ترشيح في محله. فنحن بذلك لن نعبر فحسب عما لهاتين الدولتين من ثقل سياسي واقتصادي، بل سنتمكن أيضا، أخيرا، من التخلص من تركة الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة.

ولدى النظر في احتمالات زيادة عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين في مجلس الأمن، ينبغي أن يتمثل أحد المعايير، برأينا، في مدى انخراط الدول الأعضاء واضطلاعها بدور في المحافظة على السلم والاستقرار العالميين. وعلى الرغم من أننا نرى أهمية هذا الاعتبار، فإن هذا لا يعني اغفال اعتبارات أخرى مثل التمثيل الجغرافي العادل.

إن مهمة إنشاء نظام شامل وحديث يكفل السلم والأمن في العالم تتطلب زيادة في فعالية محكمة العدل الدولية التي هي الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة. واننا نشاطر قلق الأمين العام لعدم الاستفادة بصورة كاملة من المحكمة التي هي أهم أداة لتسوية المنازعات. فالاستخدام الأكفأ للمحكمة الدولية سيدعم، بلا شك، قدرة الأمم المتحدة على تعزيز السلم وتوطيده. وفي هذا الصدد، نؤيد بالكامل مبادرة الأمين العام الرامية إلى الاعتراف بما للمحكمة الدولية من اختصاص عالمي شامل وفقا للمادة ٣٦ من نظامها الأساسي، وعلى أساس التوصيات التي تضمنها تقرير الأمين العام المعنون "خطة للسلام" (A/47/277).

إن الجهود الرامية إلى إنشاء نظام شامل للأمن الدولي لا يمكن أن تكون فعالة اليوم إلا إذا بُذلت على الصعيدين العالمي والاقليمي معا. والروابط بين نظامي الأمن العالمي والاقليمي غير كافية، برأينا، للوفاء باحتياجات الوقت الحاضر، وهي تقام بطريقة عشوائية. وفي هذا الصدد، نعتبر أن الوقت قد حان لطرح مسألة تحقيق درجة أكبر من التفاعل بين نظامي الأمن العالمي والاقليمي عن طريق إبرام سلسلة من المعاهدات الخاصة "النمطية" التي تكفل، من خلال التنسيق الوثيق، الاستخدام الأكفأ لآليات كل منهما.

ودون المساس بقوانين وأنظمة الأمم المتحدة، وأحكام الميثاق، أو النظم الأساسية للهيئات الإقليمية، ينبغي أن تتيح هذه المعاهدات للمنظمات الإقليمية، في جملة أمور، أداء مهام استشارية ورقابية بالنيابة عن الأمم المتحدة وبإذن منها.

إننا كثيرا ما نناقش في المحافل الدولية التحديات المحددة التي ينطوي عليها عالم ما بعد فترة المواجهة. وتعد الانفصالية، ولا سيما بشكلها العدواني المتطرف، من أخطر هذه التحديات، وهي ظاهرة آخذة في الانتشار كالسرطان في شتى أنحاء الكوكب. وإننا نعتقد بأن إقامة أساس قانوني لاحتواء الانفصالية العدوانية أمر حتمي كان ينبغي تحقيقه منذ فترة طويلة كي لا تتفجر في المستقبل حالات مثل الحالة في جورجيا، في أنحاء أخرى من العالم، أو حتى يتم حصرها، إذا ظهرت، في نطاق محلي وينزع فتيلها في الوقت المناسب.

إننا نقترح بأن تدرج أحكام واضحة في وثائق قانونية دولية، تحرم الانفصالية العدوانية والمتطرفة منذ بداياتها الأولى. ويتضح أكثر فأكثر أن مجرد إعادة التأكيد والتشديد على مبدأ السلامة الإقليمية وعدم انتهاك حرمة الحدود أمر غير كاف إذ يجري تجاهله على نحو صارخ في أحيان كثيرة.

وينبغي لهذه الأحكام القانونية أن تتوخى فرض حظر صارم على تقديم الامدادات العسكرية، وفرض تدابير اقتصادية جراحية سريعة المفعول ضد الحركات الانفصالية التي تلجأ إلى أسلوب الكفاح المسلح والعنف، فضلا عن إقامة آلية يتم بها اللجوء، في حالات استثنائية، إلى الإجراء الأشد حسما، أي استخدام القوة العسكرية ضدها.

إن القوات العسكرية اللازمة لهذه العمليات يمكن انشاؤها بطريقة من طريقتين: إما قوات احتياطية تابعة للأمم المتحدة، وهو خيار تترتب عليه نفقات مالية كبيرة، أو وحدات خاصة ذات تدريب جيد تكون موجودة ضمن القوات المسلحة لكل دولة عضو، ويمكن وضعها عند الحاجة تحت الأمرة المباشرة للجنة الأركان العسكرية التابعة للأمم المتحدة التي يتعين أن تصبح بدورها أكثر نشاطا وحيوية.

ولئن كان الخيار الثاني يبدو أكثر واقعية في الوقت الراهن، فإني أود أن أؤكد مع ذلك على حسنات اتخاذ التدابير الوقائية المبكرة لتلافي هذه الصراعات. ولعل العديد منها كان يمكن حصره في الإطار المحلي ونزع فتيله في مرحلة مبكرة لو كانت تحت تصرف الأمم المتحدة قوات متحركة صغيرة نسبيا ويمكنها الاستجابة بسرعة ويمكن وزعها دون تأخير. ويصح تشكل هذه القوات على أساس طوعي دولي، الأمر الذي يؤكد على طبيعتها النزيهة وغير المنحازة، ويمكن وزعها على نحو عاجل في منطقة الصراع، ويمكن لها، وفقا لولايتها المحدودة، أن تكفل فك الارتباط بين أطراف الصراع حتى تتهيأ الظروف لوزع قوة تابعة للأمم المتحدة لحفظ السلم.

وفي هذا الصدد، يبدو أنه لا مفر لنا أيضا من إنشاء إدارة خاصة داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة يكون غرضها الوحيد العمل على حسم حالات الصراع. ويمكن أن تشكل نواة هذه الإدارة من عشرة شخصيات سياسية ذات خبرة واحترام عاليين، على أن تسبغ على هؤلاء حقوق وواجبات خاصة لتمكينهم من أداء مهامهم.

وضمن هذه الإدارة يمكن إنشاء وحدة خاصة تقوم بتنسيق أعمال قوة الوزع العاجل. على أن تتكفل هذه الوحدة بجمع المعلومات وبيانات الاستخبارات، وتؤدي بصورة عامة دور المركز الرئيسي للعمليات. ويمكن للوحدة أيضا أن توفر معلومات قيمة تكون بمثابة إنذار مبكر باحتمال ظهور حالات الصراع الناشئ عن النزعات الانفصالية.

وتوقعا للتساؤل الطبيعي عن كيفية تمويل هذه القوات، أود أن أقول، نعم، انها ستستلزم، دون شك، موارد مالية، ووسائل مادية، وموارد بشرية إضافية. إلا أن هذه حالة الغاية فيها تبرر قطعا الوسيلة. وبما أننا كنا ندفع ثمنا أكبر من ذلك بكثير نتيجة تأخرنا في الماضي، فإن المجتمع الدولي أصبح الآن في وضع لا يسمح له بالاستمرار في هذا الضرب من الترف.

قبل أيام قليلة قدم من على هذا المنبر، ببلاغة عظيمة اقتراح ينادي بالعمل، حرصا على حماية حقوق الأقليات الوطنية ونصرتها، على إدراج مبادئ الإعلان الخاص بحقوق الأقليات الوطنية في صلب الأحكام التشريعية لجميع الدول الأعضاء. إننا نؤيد بشدة مبدأ منح الأقليات الوطنية حقوقا سياسية واقتصادية وثقافية واسعة، وكفالة الحقوق المدنية والانسانية لكل شخص. ولذا نود أن نخطو خطوة إضافية ونقترح تقنين جميع جوانب هذه المسألة.

فبما أن كل حق تقابله مسؤولية، نعتقد أن من الضروري أن تتضمن الوثائق القانونية الدولية والقوانين الوطنية للدول الأعضاء، إلى جانب حقوق الأقليات الوطنية، أحكاما تتعلق بمسؤوليات هذه الأقليات تجاه البلد الذي تشكل جزءا منه.

ونظرا لما للزعماء الأفراد والشخصيات من دور يتنامى بسرعة في العلاقات الدولية اليوم، يبدو أن من اللائق بنا أن ننظر أيضا في مسألة المسؤولية عن دور الفرد في انتهاك حقوق الإنسان وحريات الأشخاص، أو مجموعات الأشخاص. وبالتالي، نحن نؤيد بالكامل اقتراح وضع اعلان بشأن حقوق ومسؤوليات الأفراد، والمجموعات، والهيئات السياسية بغية كفالة الحريات وحقوق الإنسان المقبولة بصورة عامة. ومن هذا المنطلق على وجه التحديد جاء تأييد جورجيا لإنشاء منصب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.

لقد حاولت أن أوجز بعض آراء حكومتي فيما يتعلق بالتغيرات التي نعتقد أنه ينبغي اجراؤها في هيكل وعمل المنظمة نظرا للتغيرات العديدة العميقة التي تشهدها الساحة الدولية اليوم. وفي حين أن هذه

ليست سوى بعض العناصر، فإن الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي يعرض علينا رؤية شاملة ومتوازنة للتغيرات المطلوبة في "خطة للسلام" وفي غيرها من الوثائق. إن تحقيق هذه التعديلات سيقطع شوطا بعيدا نحو إزالة العديد من المشاكل التي نناقشها في هذه القاعة، وسيمثل أيضا، كما قال السيد ادوارد شيفاردنادزه فأحسن القول، عملية "نقل دم" للنظام الدولي بأسره تأتي في حينها تماما.

إن فترة هامة في حياة المنظمة توشك أن تبدأ. ففي العام القادم سنحتفل بالذكرى الخمسين لتأسيس الأمم المتحدة. لقد وصلنا إلى سن الرشد الذي يمكننا من تقييم الإنجازات الكثيرة التي حققتها المنظمة، ولكنه يلزمنا أيضا بالتطلع إلى ما لا يزال علينا تحقيقه.

إن نصف قرن من الوجود والخبرة يلقي مسؤولية أكبر على المنظمة وأيضا على الدول الأعضاء منفرده. إنه يفرض أهدافا أكبر، لكنه أيضا يفتح آفاقا أوسع. وبعض هذه الأهداف يمكن تحقيقها في حياتنا، بينما سيترك البعض الآخر للأجيال المقبلة. ومسؤوليتنا هي أن نخلف تركة تصلح لأن تتخذها البشرية منطلقا لقفزة تقفزها إلى القرن الواحد والعشرين فتجد نفسها قد رست بأمان على أرض صلبة.

إن جورجيا بلد صغير، لكنها بلد ديمقراطي، وهدف سياستها الخارجية هو أن تكون لها علاقات سلمية وودية مع جميع دول العالم. وجورجيا لن تقف موقف المتفرج السلبي على الأحداث الدولية؛ إنها ستتحمل نصيبها العادل من مسؤوليات المجتمع الدولي وتسهم في تحقيق أهدافنا المشتركة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٠.